مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٤٣ (الاستئناف)
السبت، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٤/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فان والصم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زميفسكي
	الأرجنتين	السيد بتريا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد زبوغار
	الصين	السيد تشن شو
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد فال
	فرنسا	السيد دوتريو
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	ناميبيا	السيدة أشيبالا - موسفي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (S/1999/955)

رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/1999/961)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٤/٤٥

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي بلجيكا والهند يطلبان فيهما دعوتهما إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ووتير (بلجيكا) والسيد بال (الهند) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم سيدي الرئيس على إتاحة هذه الفرصة لنا لنتكلم هنا وللإعراب عن شعورنا بالإحباط إزاء الحالة التي تتكشف في تيمور الشرقية. وأود أن أثني على الأمين العام والأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة للجهود الدؤوبة التي يبذلونها من أجل مساعدة شعب تيمور الشرقية. فبالنيابة عن حكومة جنوب أفريقيا، أريد أن أؤكد للأمين العام وللأمم المتحدة دعمنا الثابت لهما فيما يحاولان مساعدة شعب تيمور الشرقية.

اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب من خلالكم عن تعازي بلدي إلى شعب تيمور الشرقية لأن الناس، ونحن نتكلم، إما ماتوا أو يموتون في تيمور الشرقية، وهذا هو الواقع. إن الوحشية التي شهدناها في تيمور الشرقية، ولا نزال نشاهدها، لا معنى لها مطلقا. وما كان ينبغي أن يسمح لها بأن تقع.

لقد كانت جنوب أفريقيا على الدوام ملتزمة بالحل السلمي للنزاع بشأن تسوية مسألة تيمور الشرقية. فزعماؤنا السياسيون، ولا سيما الرئيس السابق نلسون مانديلا ونائب الرئيس آنذاك والرئيس آلان مبيكي، اتخذوا مبادرات خاصة دعما لإجراءات الأمم المتحدة المتصلة بتيمور الشرقية وطالبوا دوما بإطلاق سراح الزعيم التيموري الشرقي، السيد غوسماو.

كذلك رحبت جنوب أفريقيا بالتوقيع على اتفاقيات نيويورك في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩. وفهمنا أن حكومة إندونيسيا التزمت بالمسؤولية الكاملة عن صون القانون والنظام في تيمور الشرقية في المرحلة الانتقالية ما بين عملية الاقتراع ونتائجه. وفهمنا أيضا أن حكومة إندونيسيا التزمت بالاضطلاع بمسؤولية حماية الأمم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين والممتلكات الدولية في تيمور الشرقية.

وبإحساس عميق بالفخر والارتياح لاحظنا سير عملية الاقتراع في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، التي اتسمت بالشفافية والطابع السلمي إلى حد بعيد، حيث تصرفت بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بدرجة عالية من البراعة. وأقبل شعب تيمور الشرقية على عملية الاقتراع بأعداد هائلة ممارسة لحقه الديمقراطي في تقرير مصيره بهدوء وكرامة، بالرغم من أعمال العنف المستمرة والترهيب من جانب ما يسمى بالميليشيات التي كانت مصممة على قتل وبتر أطراف أولئك الذين تجرأوا على اختيار أن يصبحوا أحرارا.

وبالنسبة لنا نحن أبناء جنوب أفريقيا، فإن تلك الصفوف الطويلة من الناخبين ذكرتنا بأول انتخابات ديمقراطية أجريناها من أجل ممارسة حقنا الديمقراطي الأساسي. وبسبب التزامنا بالديمقراطية، عندما نظمت الأمم المتحدة استفتاء الاستقلال في تيمور الشرقية، أرسلت جنوب أفريقيا فريقا من الخبراء في الانتخابات، الذين تعلموا طريقة الإشراف على ولادة الديمقراطية من خلال المساعدة في تنشئة ديمقراطيتنا. وأحد المراقبين الثلاثة للانتخابات في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية قاض من قضاة جنوب أفريقيا البارزين، وهو القاضي يوهان كريغلر، قاضي المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا، وكان رئيسا للجنة الانتخابات المستقلة عندنا في أول انتخابات ديمقراطية تجري على الإطلاق. وبعبارة أخرى، فإن مشاركة جنوب أفريقيا في تيمور الشرقية كانت أكثر من مجرد مشاركة سياسية.

وعندما صوت شعب تيمور الشرقية بأغلبية ساحقة تأييدا للاستقلال، ظننا أن الانتقال الديمقراطي الذي يجري حاليا في تيمور الشرقية هو أكثر من فرصة، بالرغم من العقبات التي تعترضه. وفي عدد من المناسبات أعربت حكومتي عن جزعها إزاء ما ورد في التقارير عن تصاعد أعمال العنف في تيمور الشرقية عشية الاستفتاء. وقمنا بحث جميع الأطراف في تيمور الشرقية على نبذ العنف والترهيب وممارسة أقصى قدر من ضبط النفس. وفي الوقت نفسه، توقعنا أن تقوم حكومة إندونيسيا بحماية شعب تيمور الشرقية والمساعدة في توجيهه خلال النقلة الديمقراطية الصعبة.

ولفترة من الزمن بدا كل شيء واعدا بالخير في تيمور الشرقية. وبدا وكأن شعب تيمور الشرقية قد حقق في نهاية المطاف حلمه الطويل في تقرير المصير.

إلا أن الأحداث التي جرت حتى الآن وقعت علينا وقع الصاعقة، وأثارت في الوقت نفسه السخط في بقية أرجاء العالم. ولا نزال نتساءل كيف يمكن لما يطلق عليه اسم ميليشيا أن يتسبب في هذا الدمار الإنساني الواسع النطاق في مثل هذا الوقت القصير؟ وكيف يمكن للقتلة المسلحين أن ينطلقوا في أعمال الشغب في تيمور الشرقية بهذه السهولة؟ يجب علينا أن نكفل منع ما يسمى بالميليشيات وغيرها من القوى غير الديمقراطية من عكس مسار العملية الديمقراطية في تيمور الشرقية. لأن ذلك إذا حدث فمن شأنه أن يبعث بإشارة خاطئة إلى الشعوب الأخرى التي تواجه الطغيان العنيف والهيمنة في أماكن أخرى. وجلسة الاستماع هذه تؤكد لشعب تيمور الشرقية أنه لم يغب عن بالنا.

إن جنوب أفريقيا حكومة وشعبا تدين دون تحفظ هذا التعبير عن العنف الذي جرى مؤخرا وأسفر عن انهيار شامل للنظام الاجتماعي في تيمور الشرقية. وإننا نشعر بالروع والحزن إزاء المجازر، التي قتلت فيها أعداد لا تحصى من أبناء شعب تيمور الشرقية الأعزل الذي لا يجد دفعا عن نفسه، وإزاء تشريد مئات الآلاف من الناس والهجمات على الأمم المتحدة والموظفين الدوليين الآخرين على أيدي من يسمون بالميليشيات.

وترحب جنوب أفريقيا بإعلان مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنصون، بأنها ستذهب إلى المنطقة للحصول على تقييم أولي عن الحالة. ونرحب أيضا بالاتفاق الذي أبرم مؤخرا بين الحكومة الإندونيسية ولجنة الصليب الأحمر الدولية لاستئناف الأخيرة عملياتها في تيمور الشرقية.

وتدعو حكومة جنوب أفريقيا الحكومة الإندونيسية إلى حماية شعب تيمور، ومنع تصاعد المزيد من أعمال العنف في الإقليم وانتشارها إلى تيمور الغربية المجاورة، وضمان العودة الآمنة للمشردين إلى ديارهم، وتهيئة الظروف التي تتيح لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية باستئناف عملها في جميع مناطق تيمور الشرقية والسماح للمجتمع الروحي بالمساعدة في التصدي لتعاظم الكارثة الإنسانية.

إننا نؤيد عروض المساعدة الدولية الأخيرة التي تقدم بها الأمين العام ومجلس الأمن إلى حكومة إندونيسيا من أجل استعادة الاستقرار والأمن في تيمور الشرقية، ونحث الحكومة الإندونيسية بقوة على قبول هذه المساعدة. وأي إجراء عاجل من جانب الأمم المتحدة من شأنه أن يطمئن العالم كله بأن منظمتنا على استعداد لأن تقف إلى جانب الشعوب التي تعاني في أي مكان وجدت فيه في أنحاء العالم.

إن استعادة السلام والاستقرار في تيمور الشرقية، والتنفيذ الكامل لنتائج الاقتراع الذي جرى في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ليسا فقط لمصلحة شعب تيمور الشرقية على المدى البعيد وإنما لمصلحة شعب إندونيسيا برمته.

لقد سعت جنوب أفريقيا على الدوام إلى الاضطلاع بدور إيجابي في دعم جهود الأمين العام لإيجاد حل دائم لمشكلة تيمور الشرقية ومساعدة شعب تيمور الشرقية في تقرير مستقبله. وإننا لا نزال على التزامنا الراسخ برؤية تسوية سلمية لمسألة تيمور الشرقية ومنح الاستقلال لشعب تيمور الشرقية. لقد قتل تيموريون شرقيون كثيرون لدى إنبلاج فجر حريتهم، إلا أننا نعتقد أن أرواحهم التي أزهقت لن تذهب سُدى.

وإننا نشيد بأعضاء مجلس الأمن إذ خاطروا بالسفر إلى إندونيسيا وتيمور الشرقية لمعاينة الحالة عن كثب. وإننا ننتظر بتوق وصول تقريرهم، الذي نعتقد أنه سيرسي الأساس لاضطلاع الأمم المتحدة بواجبها ومسؤوليتها الرسمية عن حماية السلام والديمقراطية في تيمور الشرقية وفي أماكن أخرى من العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): يجتمع مجلس الأمن اليوم لبحث موضوع شائك وغاية في الحساسية، تمتد جذوره إلى ما قبل أحداث ومواجهات عام ١٩٧٥، ووصلت أشواكه إلى مرحلة ما بعد عقد اقتراع الاستشارة الشعبية التاريخي في تيمور الشرقية يوم ٣٠ آب/أغسطس المنصرم بنجاح وظهور نتائجه.

ولعله يكون واضحا في أذهاننا أن تلك العملية ما كان ليُكتب لها النجاح لولا الجهود الدؤوبة التي بذلتها الحكومة الإندونيسية وبمبادرة شجاعة من الرئيس حبيبي، لتوفير وضمان الظروف السياسية والأمنية المواتية لعقد عملية الاستشارة الشعبية بمراحلها المختلفة.

ولقد رحبت مصر بعقد الاستشارة الشعبية التي تمت بإرادة مستقلة لإندونيسيا. وكان أحد عناصر التعبير عن ترحابنا هو مشاركتنا الفعالة في بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في تيمور الشرقية (البعثة). ومن هنا تؤكد مصر على ضرورة احترام نتائج الاقتراع والعمل نحو تنفيذ إرادة شعب تيمور الشرقية.

وفي ضوء تصاعد أعمال العنف وانفجار الوضع الأمني في القطاع الشرقي من الجزيرة، لا يسع مصر سوى أن تبدي وتعبر عن القلق والأسف إزاء هذه التطورات الخطيرة التي لم تنل من أمن وسلامة شعب تيمور الشرقية بكافة فئاته وتوجهاته فحسب، بل أيضا موظفي ومقر بعثة الأمم المتحدة هناك - سواء وجدت أعمال العنف منبعا لها ضمن صفوف مؤيدي الاندماج أو غيرهم. وأسترشد هنا بكلمات الأمين العام التي تحدث بها عقب إعلان نتائج الاستشارة الشعبية بأن هذا الاقتراع لا يمثل انتصارا أو هزيمة لأي طرف، وإنما يمثل، حقا، مرآة لإرادة شعب تيمور الشرقية في تقريره لمصيره. وإيمانا من مصر بهذه المقولة، فإنها تدعو الأطراف التي تروج للعنف إلى وقف فوري لكل هذه الأعمال حتى يتاح عودة موظفي الأمم المتحدة إلى مقر البعثة الأممية في ديلي ومواصلة عملها بإخلاص في منأى عن الأعمال الاستفزازية والترهيب، وبما يصل بالأمور في الشق الشرقي من الجزيرة إلى نتائجها المرجوة.

وإذا كانت مصر تدعو إلى وقف أعمال العنف، فإنها لا يفوتها أن تشير إلى المحاولات الحثيثة والمتواصلة التي تبذلها الحكومة الإندونيسية للسيطرة على الوضع الأمني، تلك المحاولات التي أدت بالفعل، وعن طريق مجموعة من الإجراءات الملموسة، إلى ظهور بعض البوادر التي تنبئ بإمكان حدوث تحسن في الموقف الأمني بالإقليم، سواء عن طريق إعلان حالة الطوارئ في إقليم تيمور الشرقية لفرض النظام وحكم القانون، أو عن طريق إدخال تغيرات جوهرية على هيكل القيادة العسكرية الإندونيسية، وتعزيز التواجد العسكري في الإقليم لإعادة فرض السلم والأمن. وهو الأمر الذي نأمل أن يتم تكثيف العمل في اتجاهه.

ومع قيامنا في مصر بالمطالبة بوقف أعمال العنف وفرض السيطرة وتحقيق الاستقرار والسلام بتيمور الشرقية، فإننا، على الجانب الآخر، ومثلما أوضحتُ في بداية هذا الحديث، نتفهم الكثير من الاعتبارات التي تعكس حساسية الموقف ودقته وأهمية معالجته بقدر كبير من الحكمة والهدوء، وبالابتعاد عن الإجراءات التي قد تزيد من صعوبة الموقف أو تؤدي إلى المزيد من تعقيداته.

مصر على ثقة من أن إندونيسيا تتفهم هذه الأوضاع وما يتطلبه الموقف من إجراءات. كما أننا على ثقة من أنها - أي إندونيسيا - ستقوم، من منطلق دورها المسؤول، بما هو مطلوب في إطار من التهدئة، وبما يحقق عودة الاستقرار والهدوء والسلام ويعيد العملية السياسية إلى مسارها المتفق عليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على القائمة ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عروة (السودان) (تكلم بالعربية): يود وفد السودان في البداية أن يعبر لكم، السيد الرئيس، عن تهنئته بتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما يود في ذات السياق أن يشيد بالأداء المتميز لسعادة سفير ناميبيا وأفراد بعثته عند توليهم مهام الرئاسة في الشهر المنصرم. ونشيد بقيادته الشجاعة والحكيم لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. كما نعرب عن شكرنا لعقد هذه الجلسة العامة للمجلس بغية الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في مجلس الأمن حول مسألة تهم الأسرة الدولية.

انطلاقا من مبادئ السودان الراسخة في أهمية تسوية المنازعات بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يود وفد بلادي أن يشيد بالمشاركة الشعبية الواسعة لشعب تيمور الشرقية في الاستفتاء الدولي الذي تم في بيئة مسالمة. وننتهز هذه السانحة لنهنئ شعب تيمور الشرقية بنتيجة الاستفتاء، ولنشيد بالجهود المخلصة التي بذلتها حكومة إندونيسيا في توفير الظروف الأمنية الملائمة لعقد هذا الاستفتاء، بصورته التي أنجز بها، الأمر الذي كان محل إشادة من المجتمع الدولي بأسره.

إن عقد الاستفتاء في تيمور الشرقية وإعلان حكومة إندونيسيا قبولها بنتائجه قبل وبعد إعلان النتيجة يعكس بصورة لا لبس فيها التزام حكومة إندونيسيا ونواياها المخلصة لإيجاد الحل السلمي لهذا النزاع، وهو التزام سبق أن عبرت عنه من خلال مبادراتها المتعددة لحل النزاع بهدف التوصل لتسوية سلمية عادلة ومقبولة ترضي كافة أطراف النزاع في تيمور الشرقية. هذا علاوة

على أن ترحيب إندونيسيا واستقبالها لبعثة مجلس الأمن يؤكد مجددا سعيها الجاد لتنفيذ نتائج الاستفتاء واستعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي لوضع حد لمظاهر العنف في تيمور الشرقية.

لقد كان الوضع في تيمور الشرقية ضمن جدول الأعمال الذي بحثه قادة أفريقيا في قمتهم الأخيرة في سرت بالجماهيرية العربية الليبية، حيث أعلن فخامة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، باسم المنظمة، عن ارتياح أفريقيا للطريقة السلمية التي جرى بها الاستفتاء في تيمور الشرقية، وأعرب عن قلق قادة أفريقيا لمظاهر العنف في تيمور الشرقية وناشد المجتمع الدولي بذل مساعيه لإحتواء الموقف.

يتابع السودان بقلق عميق مع الأسرة الدولية تداعيات الأوضاع الخطيرة والمؤسفة التي تشهدها تيمور الشرقية والمتمثلة في حوادث العنف في العاصمة ديلي وضواحيها والآثار الإنسانية الفظيعة المترتبة عليها، خاصة تلك التي ترتكبها الميليشيات المناهضة للاستقلال، ويثمن السودان في هذا الصدد الجهود المخلصة التي تبذلها الحكومة الإندونيسية لتصحيح الموقف ووضع حد لمظاهر العنف. غير أننا لا يمكن في خضم هذه الأحداث المؤسفة أن ننسى أو نتناسى الموقف المبدئي المشرف لحكومة إندونيسيا من الاستفتاء نفسه والالتزام به وبنتائجه. ونحن إذ نشير إلى ذلك تحضرنا الإجراءات الهامة التي قامت بها حكومة إندونيسيا خلال الأيام الماضية والتي كان من بينها: إعلان حالة الطوارئ لفرض القانون والنظام، وهو إجراء ساهم في الأيام القليلة الماضية في تحسين الوضع الميداني؛ نشر قوات جديدة بديلة للقوات السابقة في تيمور الشرقية بهدف تعزيز السلام والاستقرار؛ تقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من اللاجئين والمشردين داخليا؛ وأخيرا الاتفاق مع الصليب الأحمر بهدف تحسين الوضع الإنساني.

إننا إذ نضع في الاعتبار هذه الجهود الرامية لفرض الأمن والنظام في تيمور الشرقية في إطار المسؤوليات الملقاة على عاتق حكومة إندونيسيا وفقا لاتفاقات الخامس من أيار/ مايو المتعلقة بالمرحلة الثانية، فإن السودان يرى بأن أي قرار الآن عن نشر قوات دولية متعددة الجنسيات أو قوات لحفظ السلام في تيمور الشرقية هو قرار ينبغي دراسته بعناية، وأن ينظر في نشر هذه القوات في إطار خطوات يتفق عليها بالتنسيق الكامل مع الحكومة الإندونيسية ومراعاة تطبيق المعايير الشرعية بعد اعتماد البرلمان الإندونيسي لنتائج الاستفتاء في تشرين الثاني/نوفمبر القادم.

إن مجلس الأمن مطالب بأداء المهام المنوطة به في إطار الميثاق بطريقة موضوعية وبعيدة عن الاعتبارات السياسية بحيث لا يؤدي أي إجراء متعجل من جانب المجلس إلى مضاعفة الأوضاع المتأزمة أصلا والتسبب في أوضاع إنسانية جسيمة أثبتت التجارب السابقة خطورتها على الأمن والسلم الدوليين.

ختاما إن المجتمع الدولي مطالب باحترام السيادة الوطنية لإندونيسيا ومساعدتها وتشجيعها على تهيئة الظروف المناسبة لفرض الأمن والاستقرار في تيمور الشرقية منطلقا في ذلك من التزامها الكامل بتنفيذ نتيجة الاستفتاء في تيمور الشرقية وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها وبأسرع فرصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي ممثل كمبوديا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوتش (كمبوديا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، أولا وقبل كل شيء، بأن أهنئكم بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر. وأنا على اقتناع بأنكم ستديرون مناقشات المجلس بشأن هذه المسألة الصعبة المعقدة في الاتجاه الصحيح حتى يمكننا أن نجد طريقة للخروج من هذه المعضلة في الجزء الخاص بنا من العالم.

إن كمبوديا، باعتبارها عضوا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تراقب باهتمام كبير الأحداث في البلد الزميل لنا في الرابطة، إندونيسيا، التي تمر بعملية تحول وتغير. لذلك فإن الأحداث في تيمور الشرقية التي نشهدها كل يوم يجب أن ينظر إليها في سياق جهود إندونيسيا لإدخال إصلاحات في نظامها وهي تتجه نحو الديمقراطية. لذلك، أود أن أعرب عن تهانئنا لإندونيسيا لمبادرتها بإعطاء شعب تيمور الشرقية خيارا بين قبول حكم ذاتي واسع النطاق والاستقلال عن إندونيسيا. وهذه بالفعل خطوة نبيلة، وقد شهدنا أن الاقتراع الذي نظمته الأمم المتحدة كان ناجحا ولم تحدث فيه اضطرابات خلال التصويت أو فرز الأصوات. ونظرا لأننا أيضا مررنا بتجربة الاقتراع تحت رعاية الأمم المتحدة في ١٩٩٣،

لا بد لي أن أهنئ إندونيسيا والأمم المتحدة على نجاح هذه العملية الكبيرة التي ستبشر بعصر جديد لتيمور الشرقية. إن هذه المهمة لم تكن يسيرة.

غير أننا نشعر بقلق بالغ بشأن أعمال العنف التي وقعت مؤخرا في تيمور الشرقية، ونحن نعترف بالجهود التي بذلتها الحكومة الإندونيسية لإصلاح الوضع. ونحث الحكومة الإندونيسية على بذل المزيد من الجهود لإنهاء أعمال العنف هذه بسرعة، وعلى أن تنفذ، مع الأمم المتحدة، اتفاق ٥ أيار/ مايو بطريقة سلمية تعاونية.

وكمبوديا تتمنى أن يراعى في القرار الذي من المقرر أن يصدره مجلس الأمن تقرير بعثة تقصي الحقائق واحترام سيادة إندونيسيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كمبوديا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل موزامبيق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سانتوس (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر. ونحن واثقون بأن المجلس سيضطلع بمهامه تحت رئاستكم بكفاءة وفعالية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ سلفكم السفير مارتن أنجابا ممثل ناميبيا على الطريقة المقتدرة التي ترأس بها مداولات المجلس خلال شهر آب/أغسطس. إن السفير أنجابا لا يزال يضطلع بمسؤوليات هامة متصلة بالقضية المعروضة على المجلس اليوم.

لقد علمت حكومة موزامبيق وشعبها مع الرضا بما تم في ٥ أيار/ مايو من توقيع اتفاق بشأن مسألة تيمور الشرقية بين حكومتي إندونيسيا والبرتغال والأمين العام للأمم المتحدة. ونحن والمجتمع الدولي عموما نؤمن بأن ذلك الاتفاق كان خطوة هامة صوب حسم القضية التي طال أجلها، أي قضية تيمور الشرقية، والجهود المكثفة والمطولة لتحقيق حل دولي مقبول للمسألة.

وكان قرار مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، بغية إجراء استطلاع شعبي عاملا هاما أفضى إلى عملية ديمقراطية عادلة وناجحة. والمشاركة السلمية والمنظمة من جانب أغلبية ساحقة من سكان تيمور الشرقية في الاستطلاع الشعبي الذي أجري في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، كانت تعبيرا لا لبس فيه عن إرادتهم الديمقراطية وأملهم بالعيش في سلام وممارسة حقهم في تقرير المصير.

وبعد إعلان الأمين العام في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ نتائج الاستطلاع الشعبي، لصالح الاستقلال، أصبحت الحالة الأمنية حساسة في تيمور الشرقية، واكتسبت أبعادا مفزعة نتيجة لأعمال المليشيات المسلحة.

وقد فشلت حكومة إندونيسيا في الاضطلاع بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب اتفاق ٥ أيار/ مايو الذي تم التوقيع عليه بين البرتغال وإندونيسيا والأمم المتحدة، للحفاظ على السلام بعد إجراء الاستطلاع الشعبي. وبدأت المليشيات المسلحة تعمل قتلا في سكان تيمور الشرقية من النساء والأطفال، وتحرق المنازل، حتى أمام أعين الجيش الإندونيسي الذي كان من المفترض أن يحميهم.

إن شعبي تيمور الشرقية وموزامبيق تربطهما أواصر تاريخ مشترك. ولذلك كان من دواعي الرضا لدى شعب موزامبيق العلم بأن نتيجة الاستطلاع الشعبي جاءت لصالح استقلال الإقليم. وكما يعلم الأعضاء، كان قد أجري استطلاع شعبي في موزامبيق أيضا لمواطني تيمور الشرقية الذين يقيمون هناك منذ سنين عديدة. وقد تقدم شعب وبرلمان وحكومة موزامبيق بالتهنئة إلى شعب تيمور الشرقية بهذه المناسبة التاريخية.

وبقلق عميق نشهد اليوم مذبحة لشعب تيمور الشرقية لمجرد اختياره بطريقة ديمقراطية لأن يصبح حرا ومستقلا. ويجب على مجلس الأمن والأمم المتحدة كلها والمجتمع الدولي بوجه عام ألا يقبل باستمرار المذابح في تيمور الشرقية.

ولذا فإننا نتفق مع الأمين العام الذي قال بالأمس إن الوقت قد حان بصورة جلية لكي تطلب إندونيسيا مساعدة من المجتمع الدولي في الاضطلاع بمسؤوليتها لتحقيق النظام والأمن لشعب تيمور الشرقية، وأن تسمح لجميع الذين شردوا بأن يعودوا في أمان إلى ديارهم.

ونحن نعتبر أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن لحكومة إندونيسيا أن تبرهن به على التزامها بحسم

مسألة تيمور الشرقية. ونتوقع من القيادة الإندونيسية أن تضطلع بالإلتزامات التي تعهدت بها في اتفاق ٥ أيار/مايو، حتى توقف على الفور عمليات القتل والتدمير والمعاناة التي يتعرض لها شعب تيمور الشرقية.

وخبرتنا في موزامبيق تدل على أن من الحكمة أن تطلب الحكومة مساعدة المجتمع الدولي وأن تساعد في تخفيف معاناة الشعب. وتتطلب الكارثة الإنسانية الجارية في تيمور الشرقية تدخلا مباشرا من المجتمع الدولي.

إننا نثني على قرار مجلس الأمن بإرسال فريق إلى إندونيسيا، ويحدونا الأمل في أن يتبع ذلك عمل عاجل وملموس.ولابد لمجلس الأمن من أن يضطلع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه بموجب الميثاق على نحو حازم أينما وكلما كان تدخله ضروريا. ويجدر بمجلس الأمن ألا يخذل شعب تيمور الشرقية في هذه المرحلة.

وكما حدث في الماضي، خلال تطور هذه المسألة، نود أن نكرر تأكيد استعداد حكومة موزامبيق للتعاون مع الأمم المتحدة باتجاه إنجاح بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وقد قدمت موزامبيق مساهمتها المتواضعة، ونحن مستعدون لإرسال المزيد من الأفراد الموزامبيقيين لمساعدة بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية على الاضطلاع بولايتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موزامبيق على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولسلفي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغز باريا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): نتمنى لكم، سيدي، أفضل التمنيات في رئاستكم.

لقد ظللنا نتابع بقلق الحوادث الخطيرة التي تتسبب في فقدان الأرواح وتدفق أعداد من اللاجئين في تيمور الشرقية. وتعتقد كوبا أنه ينبغي اتخاذ التدابير العاجلة لوضع حد للعنف، بما يؤدي إلى التنفيذ الكامل للاتفاقات الثلاثية المعقودة في ٥ أيار/مايو. ولقد أسعدنا أن نستمع إلى بيان حكومة إندونيسيا الذي أكدت فيه على عزمها الكامل وقرارها بالوفاء بهذه الالتزامات والاتفاقات.

إن شعب تيمور الشرقية، من خلال الاستفتاء الشعبي الذي تم في ٣٠ آب/أغسطس، مارس حقه في تقرير المصير. والمجتمع الدولي يتوقع تنفيذ هذه الاتفاقات ونتوقع من كل الأطراف أن تعمل بحسن نية وفعالية. وقد أعرب شعب تيمور الشرقية عن تأييده للاستقلال وينبغي أن يناله.

وليست اللهجة التهديدية ولا الجزاءات الانفرادية السبيل إلى استعادة السلام اللازم لتنفيذ الإتفاقات. وترفض كوبا تماما أي تدخل انفرادي أو عمل عسكري انفرادي من جانب بلد أو مجموعة من البلدان.

ونحن على ثقة في قدرة حكومة إندونيسيا على استعادة السلم والنظام في تيمور الشرقية، وهي تعمل بكل طاقتها وسلطتها في إطار قانون الطوارئ.

إن أي إجراء دولي سيتطلب إذنا وولاية مباشرة من الأمم المتحدة على النحو الذي يتمشى تماما مع أغراض ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ويتطلب أيضا قطعا الموافقة الصريحة من حكومة إندونيسيا، التي تعتبر مسؤولة عن كل التدابير اللازمة لكفالة السلم والأمن في تيمور الشرقية.

ويجب علينا أن نتذكر أن حكومة إندونيسيا هي التي اتخذت زمام المبادرة التي أدت إلى اتفاق ٥ أيار/مايو والاستطلاع الشعبي، حيث تمت مشاركة حرة من جانب ٩٨,٦ في المائة من الناخبين المسجلين. ونال الاقتراع الاعتراف بأنه كان ديمقراطيا وناجحا.

ونحن في انتظار تقرير بعثة السفراء التابعة لمجلس الأمن التي أوفدها إلى جاكارتا وتيمور الشرقية، والتي مازالت تبذل بالفعل جهدا قيما. وهذا التقرير سيكون من العناصر التي لا غنى عنها لأي تحليل لهذه الحالة.

ويجب أن تقدم الأمم المتحدة المساعدات الإنسانية اللازمة على نحو عاجل، بدعم من حكومة إندونيسيا، بغية كفالة أن تكون فعالة وأن توفر الأمن للموظفين الذين يقدمون هذه المساعدات.

وإنه لمما يدعو إلى الطمأنينة حتى الآن على الأقل ما تشير إليه عدة تقارير صحفية من أن الحالة تتصف بالحذر، وأن النظام الجديد لمنظمة حلف شمال الأطلسي لن يُطبق الآن، وأن تيمور الشرقية لا تدخل فيما يُسمى بالنطاق الأوروبي - الأطلسي، وبأنه ليس هناك كلام عن تهديدات عالمية، وأن ما من أحد يُفكر في تكرار الخطأ الإجرامي المتمثل في محاولة حل المشاكل الإنسانية

بالقنابل والقذائف. يجب ألا تسمح الإنسانية للأزمة الاقتصادية في جنوب شرقي آسيا بأن تجرنا إلى الحرب.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تتلقى النرويج بقلق عميق الأنباء من تيمور الشرقية التي تفيد بأن أعمال العنف ضد موظفي الأمم المتحدة والمدنيين وعمال المساعدة الإنسانية الدوليين والصحفيين والزعماء الدينيين ما زالت جارية. فمنذ إعلان نتائج الاستطلاع التاريخي بتاريخ ٣٠ آب/اغسطس ، عندما صوتت الأغلبية الساحقة من الشعب التيموري لصالح الاستقلال، أخذت الحالة في التدهور يوما بعد يوم.

إن النرويج حثت السلطات الإندونيسية تكرارا على الوفاء بمسؤوليتها وفقا للاتفاقية الثلاثية الموقعة بتاريخ ٥ أيار/مايو. ونحن نأسف أشد الأسف إزاء أن الحكومة الإندونيسية تُقصر في الحفاظ على النظام، وتوفير الأمن لشعب تيمور الشرقية. ووفقا للعديد من التقارير، فإن القوات المسلحة الاندونيسية اضطلعت في كثير من الحالات بدور نشط وقيادي في أعمال الترويع والعنف ضد السكان. ويبدو لنا الآن أننا نشهد ما لا يمكن وصفه سوى بجرائم ضد الإنسانية، ونتوقع أن يكون المسؤولون عن هذه الجرائم عرضة للمحاسبة.

وبما أن إندونيسيا عاجزة عن السيطرة على الحالة وعن إعادة إرساء حكم القانون، فإنها ينبغي أن تدعو المجتمع الدولي فورا إلى مساعدتها. ويحدونا الأمل في أن تتضمن الأنباء التي تردنا هذا الصباح قبول هذه الدعوة. والنرويج تثني على تزعم استراليا توفير هذه المساعدة.

ونشعر أيضا بقلق عميق إزاء مصير أعداد كبيرة من اللاجئين الذين رحّلوا إلى تيمور الغربية حيث يتعذر الحصول على معلومات منها. ونحن نصر على أن تسمح الحكومة الاندونيسية لعمال تقديم المساعدة الدولية بالوصول إلى أولئك اللاجئين. علاوة على ذلك، نؤيد الاقتراح البرتغالي القاضي بعقد دورة طارئة للجنة حقوق الإنسان بشأن تيمور الشرقية. وإذا لم تشهد الحالة تحسنا، فمن المتوقع أيضا أن يفرض المجتمع الدولي جزاءات اقتصادية.

أخيرا، إن ما تواجهنا هي حالة يفتقر فيها شعب بأسره إلى الحرية الإنسانية الأساسية. كذلك تواجهنا احتياجات جمة من حيث المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار والنرويج على استعداد لتوفير المساعدة الاقتصادية للجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في تيمور الشرقية. وبناء على دروس مستخلصة من حالات مشابهة، تود النرويج أن تطالب المجتمع الدولية بأن يكون على استعداد للقيام بعملية إغاثة إنسانية شاملة حالما يستتب الأمن من جديد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل إكوادور. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أليمان (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): تشعر إكوادور بالصدمة والجزع إزاء الأحداث المؤسفة الجارية في تيمور الشرقية. وبصفتنا عضوا في المجتمع الدولي، لا يسعنا أن نظل صامتين أو مقصرين في التصدي لأعمال العنف والفوضى هذه التي يعجز وصفها والتي ترتكبها مجموعات شبه عسكرية ضد شعب تيمور الشرقية الذي لا حول له ولا قوة والذي مارس على نحو سلمي حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير.

إن تلك الأعمال البغيضة المتمثلة في أعمال وحشية وهمجية هي لطخة على جبين الضمير المتحضر للإنسانية، وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وهذه الأعمال يجب وقفها دونما إبطاء. إن الممارسات الأخلاقية لا يمكن أن تكون انتقائية، بل يجب أن تطبق بالطريقة نفسها حيال أعمال الاغتيال وإبادة الأجناس والتشريد القسري للشعوب والتدمير المنظم للممتلكات أينما وقعت هذه الأحداث في العالم. ولا يمكن أن يكون هناك مصلحة أنبل من الدفاع عن كرامة البشر وحريتهم.

إن المشاركة القيمة للأمم المتحدة في مسألة تيمور الشرقية، والتقدم الكبير المحرز في الحوار والمفاوضات المعقودة في الماضي بين البرتغال وإندونيسيا، تمتعا دوما بتأييد إكوادور، لأن سياستنا الدولية تقوم أساسا على الدفاع القوي عن مبادئ القانون الدولي، لا سيما المبادئ المتعلقة بالتسوية السلمية للنزاعات، واحترام الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بحسن نية ودون ضغط، وحق الشعوب في تقرير المصير.

لقد اعتبرت بلادي أن إجراء الاستطلاع الشعبي برعاية الأمم المتحدة في تيمور الشرقية قبل أيام قليلة هو طريقة تفاوضية وعادلة وديمقراطية للخروج من الأزمة. غير أن أعمال العنف التي أعقبت ذلك للاستطلاع

تـُعرض الآن للخطر سلامة الإقليم فضلا عن السلام والأمن في المنطقة.

وخلاصة القول إن إكوادور تؤمن أولا بـأن المجتمع الدولي عليه واجب مطلق يقضي بوضع حد فـوري لأعمال الرعب والعنف في تيمور الشرقية. ومن الضروري حماية السكان المدنيين، وتيسير عـودة اللاجئين، وتجريد المجموعات شبه العسكرية من السلاح، وهي المجموعات المسؤولة عن العديد من الجرائم المشينة.

وبما أن حكومة إندونيسيا لم تضطلع بعد بالمسؤولية الملقاة على عاتقها، فإن نشر قوة لصنع السلام يبدو الآن الخطوة الأكثر إلحاحا التي يتعين أن تخطوها الأمم المتحدة بغية وضع حد للمأساة، وإلا فإن مصداقية منظومة الأمم المتحدة ستصبح - وهذا أمر له ما يبرره - موضع شكل جدي.

ثانيا، لا يمكن الاستهزاء بإرادة شعب تيمور الشرقية، التي تم الإعراب عنها في الاستطلاع الشعبي الذي جرى في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. ويجب احترام الحق المشروع لشعب في أن يعيش في بلد يتمتع بالاستقلال والسيادة.

وإن إكوادور تقدر تقديرا عاليا علاقاتها الودية مع إندونيسيا وتتوقع بالتالي من إندونيسيا بوصفها عضوا مخلصا في الأمم المتحدة أن تسهم بالمساهمة المتوقعة منها والضرورية في استعادة السلام الداخلي والنظام والأمن في تيمور الشرقية؛ وضمان سلامة موظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية؛ وضمان عودة المشردين إلى ديارهم دون إعاقة؛ ووقف المعاناة الظالمة التي طال أمدها التي أنزلت بشعب تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): باسم وفد بلادي، أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ولا يداخلنا شك بأن عمل المجلس تحت توجيهكم الحكيم سيكون ناجحا. وأود كذلك أن أهنئ سلفكم، صديقنا السفير انجابا ممثل ناميبيا، على طريقته الرائعة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

وقبل أن أدخل في صلب المسألة، أود أن أشكركم، سيدي، وأشكر جميع أعضاء المجلس لأنكم اهتممتم بطلبنا للمشاركة في هذه المناقشة بشأن الحالة في تيمور الشرقية.

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، مثلها مثل البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا، تابعت عن كثب التطورات في تيمور الشرقية. وكما نعرف جميعا، فإن الغالبية العظمى من شعب تيمور الشرقية عبرت عن نفسها في ٣٠ آب/أغسطس في استطلاع شعبي جرى تحت إشراف الأمم المتحدة، من خلال رفض مركز الحكم الذاتي الخاص الذي عرضته حكومة إندونيسيا.

وتحيط حكومة بلدي علما بهذا الحدث، وأهميته التاريخية واضحة للجميع. ومنذ ذلك الحين، ونظرا لتعقد المشكلة، تدهورت الحالة. وانفجرت أعمال العنف، التي حملت معها الموت والتخريب المادي. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، عملت الحكومة الإندونيسية كل ما في وسعها لحسم المشاكل وذلك بغية تطبيع الحالة في أسرع وقت ممكن.

ولدى دراسة هذه المسألة، نعتقد أن من الواجب الاعتراف بالجهود المخلصة التي بذلتها الحكومة الإندونيسية للتوصل إلى حل عادل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية. ولذا فإن من الأهمية بمكان التأكيد على أن الحكومة الإندونيسية التزمت فعلا بالتقيد بنتيجة الاستطلاع الشعبي وهي ملتزمة بالاضطلاع بمسؤولياتها عن الأمن في الجزيرة، وفقا لاتفاق نيويورك المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، وخصوصا المادة ٦.

وإننا نفهم تماما مشاعر العديد من البلدان الصديقة التي تنادي بإرسال قوة متعددة الجنسيات إلى تيمور الشرقية لمعالجة الحالة. إلا أننا نرى أن الحجة التي تسوقها إندونيسيا وهي أنها تسعى جاهدة وبقوة وبكل إخلاص إلى معالجة الحالة - وهي حجة نعتبرها صادقة - يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. ويقينا، فإن الحالة ليست حالة سهلة، إلا أن إندونيسيا أكدت أنه ستفعل كل ما هو ضروري لاستعادة النظام والأمن إلى الجزيرة في أقرب وقت ممكن. وفي رأينا أنه قد يكون صحيحا من غير شك إتاحة المجال أمام الحكومة الإندونيسية للاضطلاع بمسؤولياتها.

فمسألة تيمور الشرقية ليست بالبساطة التي قد يتصورها المرء. بل إنها في الواقع من أعقد المسائل في أيامنا. ونرى، نظرا لهذا التعقد الشديد، أن المسألة تتطلب نظرا جديا معمقا وأن أي مسعى أو جهد لحلها يتطلب موافقة حكومة إندونيسيا. وعملا بهذه الروح ينتوي وفد بلدي أن يقدم إسهامه المتواضع في المناقشة الحالية المتعلقة بهذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على الكلمات الرقية التي وجهها إلي وإلى سلفي.

المتكلم التالي ممثل شيلي، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لارين (شيلي) (تكلم بالاسبانية): تشعر شيلي حكومة وشعبا بالقلق العميق إزاء الحالة الخطيرة التي يواجهها حاليا شعب تيمور الشرقية، والرأي العام في شيلي يستبد به الفزع إزاء الوفيات والمأساة الإنسانية التي تجري فصولا هناك.

وإن وفد المراقبين الشيليين إلى الاستطلاع الشعبي، برئاسة نائب رئيس مجلس النواب، قد تمكن من أن يشاهد بأم عينه اضطهاد المناصرين للاستقلال، بمن فيهم الأسرة التي قامت باستضافة مبعوثينا.

وما كان هذا ليحدث لو أنه قد تم الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في اتفاق ٥ أيار/مايو، الذي تتحمل حكومة إندونيسيا بموجبه مسؤولية صون السلام والأمن في تيمور الشرقية.

ونحن نلح في مناشدة حكومة إندونيسيا إرساء سيادة القانون والنظام في تيمور الشرقية، وبذا تنهي أنشطة الميلشيات المناوئة للاستقلال وتضمن حقوق الإنسان لكل الفئات المعنية. ومن الضروري أن تستأنف العملية الراهنة وأن تضطلع بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بكامل مهامها.

وإذا لم تتمكن إندونيسيا من الوفاء بهذا الالتزام فإننا نوافق الأمين العام ومجلس الأمن على أنه يجب على حكومة إندونيسيا أن توافق فورا على السماح للمجتمع الدولي بأن يساعدها على النهوض بمسؤولياتها عن طريق قوة متعددة الجنسيات تأذن بها الأمم المتحدة.

وتدرس شيلي بجدية مسألة المشاركة في أي عملية من هذا القبيل.

ويود وفدي أن يقول للحكومة الإندونيسية - التي تربطنا بها روابط متينة من الصداقة والتعاون، فكلتانا من دول سواحل المحيط الهادئ - إن المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، يرغب ببساطة في أن يساعدها في عملية تيمور الشرقية التي بدأتها إندونيسيا ذاتها. ونرى أن ثمة عناصر توفر أساسا صلبا يمكّن إندونيسيا من الاستجابة لهذه المناشدة الدولية.

فأولا، لقد أظهرت حكومة الرئيس حبيبي إصرارها وشجاعتها اللذين نالا الثناء، عندما قررت اتخاذ خطوة تاريخية فيما يتعلق بتيمور الشرقية. وعلى أساسها تفاوضت ووقعت على اتفاقات ٥ أيار/مايو مع البرتغال، بدعم من الأمم المتحدة. وهذه العملية التي نفذت، رغم ما صادفته من صعوبات، كانت بالفعل عملية مبهرة كانت نتيجتها معلما رئيسيا هو الاستطلاع الشعبي في ٣٠ آب/أغسطس التي تمكن من التصويت فيها أغلبية هائلة من شعب تيمور الشرقية بكرامة وفي أمان، بشأن مستقبلها. ووضعت إندونيسيا أقدامها على هذا الطريق ولا بد من أن تواصل السير فيه.

وثانيا، تنص المادة ٧ من اتفاق ٥ أيار/مايو على أن تطلب الأطراف خلال الفترة المؤقتة فيما بين الانتهاء من الاستطلاع الشعبي وبداية التنفيذ، إلى الأمين العام أن يبقي على تواجد ملائم للأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ويوفر هذا المفهوم للتواجد الملائم أساسا قانونيا لأن تتفق الأمم المتحدة مع إندونيسيا على طبيعة القوة التي تسمح لها إندونيسيا بالاضطلاع بولايتها لصون السلام والأمن في تيمور الشرقية.

وثالثا، فهذه المسألة المتعلقة بتيمور الشرقية مسألة خاصة. وهي لا تتعلق بمناطق أخرى. فتيمور الشرقية بالنسبة للأمم المتحدة، إقليم للحكم الذاتي تنظمه أحكام الفصل السادس من الميثاق. وهذا هو السبب في بقاء تيمور الشرقية على جدول أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالقضاء على الاستعمار، وهو السبب في إجراء عملية في إطار الأمم المتحدة أتاحت في نهاية المطاف التوقيع التاريخي على اتفاقات ٥ أيار/مايو.

وينبغي أن تؤدي طلبات سكان تيمور الشرقية وطلبات المجتمع المدني والعناصر المبينة أعلاه، جميعها، إلى أن توافق إندونيسيا فورا على قبول المساعدة بقوة دولية من الأمم المتحدة. وينبغي أن يساعد هذا أيضا على

الإسهام في عملية المصالحة اللازمة جدا لهذا الإقليم. ونحن في هذا الصدد ننتظر باهتمام خاص تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى جاكارتا وديلي.

وتثق شيلي بالتوصل قريبا إلى اتفاق يتيح لنا قلب مسار مأساة إنسانية أكثر سوءا من المأساة التي يشهدها المجتمع الدولي حاليا - وهي حالة لم يعد يستطيع تحملها بشكل سلبي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل نيوزيلندا. فأدعوه إلى اتخاذ مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): إنني أرحب بهذه المناسبة للتكلم أمام المجلس بشأن هذا الموضوع الهام.

لقد أزعج أهل نيوزيلندا المأساة التي تكشفت في تيمور الشرقية منذ الاقتراع التاريخي الذي أجرته الأمم المتحدة في ٣٠ آب/أغسطس. فمع أن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية أجبرت على الانسحاب إلى ديلي، كما أجبرت الكنيسة والمنظمات غير الحكومية على التخلي عن أنشطتها، وهددت وسائل الإعلام الدولية وأجبرت على الرحيل، فمن غير الممكن إخفاء انتشار الدمار وعمليات القتل والنقل الجبري للآلاف وتشريد عشرات الآلاف من أهالي تيمور الشرقية الذين صوتوا بحرية قبل أيام قلائل على مستقبلهم لأول مرة في تاريخهم.

ولا جدال في أننا شهدنا محاولات متعمدة ومنهجية لتخريب اتفاقات ٥ أيار/ مايو ونتائج اقتراع ٣٠ آب/ أغسطس، مع دلائل على تآمر السلطات العسكرية وسلطات الشرطة الإندونيسية. وقد أعلن رئيس وزراء نيوزيلندا الجديد بالأمس أن التعاون العسكري الوثيق مع إندونيسيا لم يعد ملائما في الظروف التي سمحت فيها القوات المسلحة الإندونيسية بتطوير الظروف في تيمور الشرقية. وقد علقت مناورات الدفاع الثنائية وبرامج التدريب العسكرية، وهي الآن قيد إعادة النظر.

وقد سجل بيان الأمين العام بالأمس عجز إندونيسيا عن الوفاء بمسؤوليتها عن صون النظام والأمن في تيمور الشرقية خلال الاقتراع وبعده، حتى مع إعلان الأحكام العسكرية. وثبت أن تطميناتها المتكررة فارغة من المحتوى. ولم تلتمس للآن عروض أصدقائها بالمساعدة.

ويعرف العالم نتيجة لاقتراع ٣٠ آب/أغسطس التطلعات الحقيقية والرغبات المعبر عنها ديمقراطيا لشعب تيمور الشرقية. ولم يعد بالإمكان إخفاء أو تجاهل هذا الواقع. والذين يحاولون نقض نتيجة الاقتراع بوسائل بغيضة وعنيفة، وإنكار الحق في تقرير المصير هم الذين يتحملون هذا الوزر. وعلى هذا الأساس نفسه نتفق بالكامل مع رأي الأمين العام.

ولقد دأبت نيوزيلندا على دعم جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة في تيمور الشرقية. وقد رحبنا بالاتفاقات الثلاثية في ٥ أيار/ مايو وقدمنا فورا إسهامنا بالمال والموظفين في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ويظل عدد صغير من جنود نيوزلندا البواسل في مقر البعثة في ديلي. ونحن في أشد حالات القلق عليهم وعلى غيرهم من الباقين في مقر البعثة، فسلامتهم جميعا من مسؤولية السلطات الإندونيسية. وقد ساندنا الغرض من بعثة مجلس الأمن، أي زيارة إندونيسيا وتيمور الشرقية، وتعهدنا بدعم استمرار ومستقبل وجود الأمم المتحدة في ذلك الإقليم.

وقد حث الأمين العام الحكومة الإندونيسية على قبول عرض من عدد من الحكومات بالإسهام في جهد جماعي لمساعدة إندونيسيا على استعادة النظام في تيمور الشرقية، وتوفير الرعاية لشعب تيمور الشرقية. وباسم حكومة نيوزيلندا، أعيد تأكيد استعدادنا للمساعدة بهذه الطريقة. ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام لمناشدة إندونيسيا الاستجابة بإيجابية لشواغل المجتمع الدولي.

وبوجه خاص نحث إندونيسيا على توفير الإذن والحماية والدعم لوكالات الإغاثة الدولية - التابعة للأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية على السواء - المستعدة للعودة إلى تيمور الشرقية لمعالجة الأزمة الإنسانية التي تحيق بعشرات الآلاف من أهل تيمور الشرقية المشردين داخليا.

ويجب في وقت الأزمة هذا أن يولى الاهتمام العاجل لرعاية الناس، ولكن هذا لا يثني أيًّا منا عن استمرار الالتزام بتحقيق نتائج اقتراع ٣٠ آب/أغسطس وبتلبية تطلعات شعب تيمور الشرقية المعبر عنها فيه بكل وضوح وبشكل غير قابل للجدل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل ألمانيا. فأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاستروب (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أشاطر تماما زميلي الفنلندي البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد ظلت ألمانيا دائما صديقة قديمة على نحو تقليدي لإندونيسيا وشعبها. ونحن نشعر بصدمة عميقة بشكل خاص نتيجة التطورات في تيمور الشرقية بعد استطلاع ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، ونرى لزاما علينا أن ندلي برأينا. لقد وصف متكلمون عديدون تفاصيل الحالة المروعة ميدانيا. ولذلك، لست بحاجة إلى تكرارها.

إلا أن هناك أمرا بالغ الوضوح. لقد فشل الزعماء السياسيون والعسكريون في إندونيسيا في توفير الأمن الضروري بعد أن مارس شعب تيمور الشرقية حقه في تقرير المصير. والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان يجب أن تعرض على القضاء. ومن الواضح أن أجزاء من القوات المسلحة الإندونيسية تساعد وتدعم المليشيا على ارتكاب العنف، سواء بالتعاون المباشر أو بالتغاضي عن الأعمال الوحشية المرتكبة. ولا بد من اتخاذ إجراء الآن. ويجب أن ينزع سلاح الميليشيا. ويجب وقف استخدام القوة والعنف فورا.

في الأيام القليلة الماضية ألحت ألمانيا، مثل غيرها، على السلطات الإندونيسية أن تتصرف بالسرعة الممكنة لوقف الفوضى التي لا يمكن قبولها في تيمور الشرقية، وإذا لم يكن هذا ممكنا، لقبول مساعدة دولية. وحتى الآن، لم تقبل إندونيسيا هذا العرض الدولي. والمستشار الاتحادي شرودر أجرى اتصالا مباشرا بالرئيس حبيبي، كما اتصل وزير الخارجية فيشر بزميله الإندونيسي السيد العطاس. وظلت الحكومة الألمانية على اتصال وثيق بحكومات أخرى لزيادة ممارسة ضغط جماعي على الحكومة الإندونيسية.

إننا لا نريد أن نتسامح بعد الآن بشأن ارتكاب الأعمال الوحشية في تيمور الشرقية. وأعمال القتل والمعاناة التي يتعرض لها شعب تيمور الشرقية يجب أن توقف فورا. ولذلك، نؤيد تأييدا حارا الأمين العام في تأكيده أن الوقت قد حان أن تطلب إندونيسيا من المجتمع الدولي المساعدة في الوفاء بمسؤولياتها. ومن دواعي تشجيعنا علامات المرونة من جانب السلطات الإندونيسية، إلا أن عليها أن تتصرف فعلا.

يجب على المجتمع الدولي أن يبدأ أيضا تركيز جهوده على ضرورة تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى شعب تيمور الشرقية. وتدعو ألمانيا حكومة إندونيسيا بقوة إلى المساعدة في إيفاد موظفي المساعدة الإنسانية إلى إندونيسيا وتوفير الأمن الضروري من أجل عملهم. ونحن مستعدون لتقديم مليون مارك ألماني - كخطوة أولى للمساعدة الإنسانية.

ونحن نتوقع من الحكومة الإندونيسية أن تتخذ تدابير فورية كافية تتمشى مع الالتزامات المتفق عليها يوم ٥ أيار/مايو ١٩٩٩. وأي انتهاك لهذه الالتزامات لا يمكن أن يمر دون نتائج. وألمانيا، بصفتها رئيسا لمجموعة الثمانية ستولي أهمية خاصة للتطورات في تيمور الشرقية في الاجتماع المقبل لوزراء خارجية مجموعة الثمانية المقرر عقده خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة هنا في نيويورك.

اسمحوا لي بأن اختتم بالإعراب عن عظيم امتناننا لموظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ونحن نقدر تقديرا كبيرا عملهم الشاق والتزامهم، وعلى وجه الخصوص استعدادهم للمخاطرة بسلامتهم الشخصية. إن هؤلاء الرجال والنساء يخاطرون بأرواحهم للإبقاء على وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ولمساعدة أبناء تيمور الشرقية الذين فروا إلى مقر البعثة في ديلي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل الجماهيرية العربية الليبية، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، أهنئكم على إدارتكم الحكيمة للمجلس، واتمنى له ولأعماله كل النجاح برئاستكم هذا الشهر. وأتوجه كذلك بالتحية والتقدير إلى سعادة مندوب ناميبيا على إدارته الناجحة والموفقة لأعمال المجلس طيلة الشهر الماضي.

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وبينما كانت مجموعة الـ ٧٧ تسلم رئاستها لإندونيسيا من تنزانيا هنا في هذا المبنى، كنت أتشرف برئاسة المجموعة الأفريقية حينئذ وألقيت كلمة باسمها قلت فيها إن إندونيسيا قد خاضت تجربتين اقتصاديتين فاشلتين - بكل أسف طبعا -

إحداهما مبكرا، أيام الرئيس سوكارنو، الذي استعان بالاقتصادي الألماني الشهير شاخت، والثانية كانت أيام الرئيس سوهارتو. وقلت إن ملامح فشل وانهيار التجربة الثانية تبدو ماثلة، وتمنيت ألا تقود تلك البوادر في الانهيار الاقتصادي إلى مشكلات سياسية، وتمنيت ألا تؤدي تلك النتائج السياسية المتوقعة إلى مشكلات اجتماعية أعمق أثرا وأكبر خطرا.

بكل أسف، بعد أربعة أشهر من ذلك التاريخ، كانت النتائج واضحة للجميع في نيسان/أبريل ١٩٩٨، حيث خرجت المظاهرات إلى الشوارع في جاكارتا وفي غيرها من المدن، كما نعلم ونتذكر، وأدت، بين ما أدت إليه، إلى تنحي الرئيس سوهارتو عن الحكم. هذا يعني بالنتيجة أن إندونيسيا دخلت على مرحلة انتقالية لم تنته حتى يومنا هذا وأنها بصدد إعادة تنظيم نفسها سياسيا واقتصاديا، وبالنتيجة اجتماعيا.

في هذه المرحلة الانتقالية تحديدا تتضاعف مشكلة تيمور، وتوافق إندونيسيا مشكورة على المعالجات التي تم التوصل إليها، فوافقت - من بين ما وافقت عليه - على قبول استفتاء تحترم نتيجته. الاستفتاء تم قبل بضعة أيام، ودستوريا لا بد للحكومة الإندونيسية وسلطاتها المختلفة من أن تتخذ إجراءاتها طبقا للمعمول به دستوريا في نظامها.

غير أنه بكل أسف نلاحظ أن هنالك تجاهلا لجملة من الأمور الموضوعية. أولها، تجاهل البعض أن إندونيسيا تمر بمرحلة انتقالية بكل معنى الكلمة. وثانيها، تجاهل حقيقة اجتماعية في تيمور الشرقية، أي أن هنالك طرفين، طرفا مع الاستقلال وطرفا آخر يقابله مهما كانت نسبته مع الاستمرار ضمن إندونيسيا الواحدة الموحدة. ومن الطبيعي أن ننظر إلى المشكلة في إطارها الموضوعي، وكظرف استثنائي وتاريخي كذلك، بحيث لا نصور الأحداث الجارية في تيمور على الرغم من قسوتها وعلى الرغم من أنه لا يوجد عاقل يقرها، ينبغي أن نصورها في وضعها الحقيقي وفي صورتها الطبيعية، في مكان جرى فيه استفتاء فيه من يحبذ الاستقلال وأقره، وتوجد مجموعة أخرى لم تقره. وهكذا تكون الصورة أكثر طبيعية وأكثر حقيقية مما عرضت علينا اليوم بعض المتحدثين على الأقل، وأحمد الله أنهم لم يكونوا جميعا.

إن من يريد بصدق وبحسن نية معالجة هذه المشكلة ينبغي له أن يساعد إندونيسيا وحكومتها المركزية بحيث تصل إلى النتيجة النهائية وعلى نحو طبيعي وطبقا لإجراءاتها الدستورية المعتمدة، بوصفها دولة ذات سيادة لا يجوز النزول عن سيادتها. أما أن نصُب الزيت على بؤر النار فهذا لن يحقق المطلوب، ولن يؤدي إلى إيجاد حل سلمي لما يجري في المنطقة. فضلا عن أنه لا ينبغي أن ننظر إلى أي أمر بغير سياقه التاريخي.

إن إندونيسيا فيما يبدو جادة كل الجدية ولم تعترض على أي شيء. وإن التهديد بالمقاطعة أو الحظر - بل هنالك من التهديدات ما أصبح أمرا واقعا الآن حتى قبل تداول المجلس لهذا الموضوع برمته. ذلك لن يفيد شيئا، بل بالعكس، ذلك سيكون مبعث شك لدى الكثيرين في النوايا الحقيقية الكامنة وراء مثل هذا الحماس. ولو كانت غايات هؤلاء إنسانية لأكبرناها جميعا ولأيدناها كلنا وبقوة. لكن لا يمكن لي أن أكون إنسانا في موضوع ما في قضية ما ولا أكون كذلك في قضية أخرى مماثلة وأحداثها ماثلة ودموية في بلدان أخرى من العالم. أنا أحترم كل الذين تحدثوا بحماسة عن المسائل الإنسانية في تيمور. ونحن لا نقر مطلقا الفوضى السياسية ولا الاقتصادية ولا نقر القتل بل نحن ضده، ولا النهب ولا السلب، ولا أية أعمال من هذا النوع. ولكن لماذا لا نظهر نفس الحماسة إزاء شعب الصومال، ولماذا لا نظهر نفس الحماسة إزاء الموت المتكرر واليومي بالعشرات والمئات والآلاف في العراق؟ كيف أكون إنسانيا مع هذا ولا أكون إنسانيا مع الآخر؟ أم أن الإنسانية تفرضها أو تكمن وراءها دوافع أخرى؟

إن الاستفزاز لإندونيسيا لن يكون مفيدا. وإن التهديد وممارسة الضغوط على إندونيسيا بما في ذلك هذه الجلسة التي هي نوع من الضغط على إندونيسيا لن يكون مفيدا. إنه حري بنا أن نتصدى لكل أعمال العنف أينما كانت. وحري بنا أن نساعد الحكومة الانتقالية والسلطة الانتقالية في إندونيسيا لا أن نرهبها، وأن نتعاون معها بكل جدية في التوصل إلى النتيجة التي تقر ما توصل إليه غالبية ذلك الشعب.

وأرجو، أن ينتظر المجلس إلى حين قدوم أعضائه. فالاتصال ببعضهم فرادى أو اتصال بعض أعضاء الوفد بنيويورك لا يغني عن تقريرهم الجماعي الذي ينبغي أن نكون متفائلين بأنه سيكون إيجابيا، وأنهم سوف يتوصلون مع السلطات المركزية في جاكارتا إلى حل يؤدي إلى إقرار السلم والاستقرار في المنطقة وإنه ينبغي أن يهمنا جميعا لا السلم في تيمور وحدها بل السلم في كل إندونيسيا وأرخبيلها وفي كل العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي. المتكلم التالي هو ممثل إيطاليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فولشي (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن خالص تهانئي على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. وأتقدم إليكم بأطيب التمنيات بالنجاح في هذه المهمة الحساسة.

إن إيطاليا تؤيد تماما وبقوة البيان الذي أدلت به السيدة ممثلة فنلندا، السفيرة رازي، باسم الاتحاد الأوروبي. وكشأن المتكلمين السابقين، أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة، فهي أكبر دليل أمام العالم على أن المجلس يعمل في جو من الشفافية عندما يواجه أزمة خطيرة.

وقد طلبت الكلمة لأعرب عن شعوري بالألم والأسف الشديد والذهول أمام المذابح التي جرت لتيمور الشرقية، والتي تأثر لها الشعب الإيطالي. ونحن نشهد يوما بعد يوم عمليات نهب واغتيالات وأعمال عنف وحشية ضد المدنيين نتابعها من خلال التلفزة. وتأثير ذلك على الضمير الإنساني وعلى الشعوب فظيع. وهذه صور تذكرنا بما حدث في الصومال وفي رواندا والبوسنة وكوسوفو.

إن بلدا عظيما كإندونيسيا له تقليد عريق في التسامح والتضامن لا يمكن أن يسمح باستمرار مثل هذه الأعمال الوحشية المرتكبة ضد المدنيين والأبرياء العزل. ومطلوب منا اليوم أن نتخذ إجراءات على وجه الاستعجال. وكشأن الوفود الأخرى، فإننا نتوجه بنداء قوي إلى الأصدقاء الإندونيسيين حتى تعلو الاعتبارات الإنسانية على أية اعتبارات أخرى. بيد أننا نناشد المجتمع الدولي أيضا. فهو لا يسعه أن يبقى لا مباليا ولا حول له حيال الأحداث المأساوية في تيمور الشرقية.

لقد حان الوقت أن تعمل الأمم المتحدة. فالاتفاق الذي رعته الأمم المتحدة بتاريخ ٥ أيار/ مايو أدى إلى إجراء استفتاء ديمقراطي وحر. والأمم المتحدة هي التي ضمنت هذا الاستفتاء. والآن يجب على الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن الذي أوكلنا إليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن تساعد على إحلال السلام والنظام في تيمور الشرقية. وهذا العمل يمكن القيام به.

وإزاء خطر حدوث مأساة مشابهة، أذن هذا المجلس يوم الجمعة العظيمة قبل عامين وفي أقل من ٢٤ ساعة بإرسال قوة متعددة الجنسيات إلى ألبانيا تتألف من تحالف دول راغبة في ذلك. وفي ذلك الوقت، تم تفادي احتمال وقوع كارثة إنسانية ضخمة بفضل ذلك الإجراء السريع الذي اتخذه مجلس الأمن. ويتعين اتخاذ مبادرة مشابهة الآن. وعدم قيام المجلس باتخاذ إجراء أو التأخر في اتخاذ إجراء من شأنه أن يقوض مصداقية هذه المؤسسة في نظر شعوب العالم.

إننا نعلم أن تحالفا يتألف من أصحاب النيات الحسنة قيد الإنشاء بالفعل، بمبادرة من استراليا. ومثلما أعلن رئيس الوزراء الإيطالي أمس، فإن إيطاليا مستعدة للإسهام في هذا المسعى.

لكن بغية أن يعمل المجلس بسرعة، المطلوب موافقة إندونيسيا بصورة عاجلة. ونظرا لخطورة الحالة، تضم إيطاليا صوتها إلى النداء القوي الذي أطلقه الأمين العام والعديد من الدول الأعضاء بإعطاء هذه الموافقة.

وثمة كلمة نهائية أقولها وهي اننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن جميع الذين أمروا بارتكاب الاعتداءات أو ارتكبوها في تيمور الشرقية يجب أن يقدموا إلى العدالة على يد السلطات الإندونيسية. ويجب على كل شخص على هذا الكوكب أن يدرك أن ثقافة الإفلات من العقاب لم تعد قائمة بعد الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي الدانمرك ولكسمبرغ يطلبان فيهما دعوتهما إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بوجر (الدانمرك) والسيدة لوكس (لكسمبرغ) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل أوروغواي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيريز - أوتيرمين (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): إن المسألة المعروضة علينا اليوم هي في نظر بلادي، إحدى أهم المسائل بالنسبة لهذه المنظمة وللبشر عموما. إن ما يحدث في تيمور الشرقية، ولا سيما بعد إجراء استطلاع شعبي مثالي بدعم من هذه المنظمة، يدعونا إلى الشعور بالغضب والجزع، إذ يبين بوضوح أن هناك اعتداء وتحركا رجعيا بعيدا عن الحضارة التي نعتقد أننا حققناها. والحقائق معروفة جيدا لدى كل شخص، والصحافة قامت ببث الصور إلى العالم بأسره. ولهذا السبب ليست هناك حاجة هنا إلى سرد جميع الحقائق. واسمحوا لي فقط بأن أقول إننا نشعر بالاشمئزاز والغضب إزاء ما يحدث.

إن هذه المنظمة، أي الأمم المتحدة، ولا سيما الأمين العام، تقوم بعمل شجاع جدا، دعما لتقرير مصير شعب تيمور الشرقية. بيد أن المنظمة ليست الطرف المسؤول إذا قصرنا في إحلال السلام في المنطقة. فهذه المنظمة ليست سوى ما يريد أعضاؤها أن تكون عليه؛ فإرادتها هي إرادة أعضائها. وإذا كان هناك من فشل، فليست المنظمة هي الفاشلة؛ بل أعضاؤها هم الفاشلون. ويتعين علينا جميعا أن نتحمل المسؤولية عن كفالة نجاح المنظمة هنا؛ وثمة البعض منا لديه إمكانيات أكثر من غيره لكفالة النجاح.

إن عيون العالم شاخصة إلينا. والبعثة التي أمثلها تتلقى مئات الرسائل كل يوم بشأن هذه المسألة، وهي تأتي من منظمات ومواطنين من جميع أنحاء العالم. وهذه ظاهرة بالنسبة إلينا لا مثيل لها؛ وهي لم تحدث أبدا في أية حالة مشابهة من قبل.

إن بلادي، أوروغواي، تساهم بأقصى ما يمكنها. فنحن نوفر الضباط العسكريين، والشرطة المدنية، وأننا على استعداد لإرسال المزيد من القوات إلى المنطقة. ومع ذلك، فإن الضابطين العسكريين اللذين ما زالا موجودين في ديلي، والأفراد الأربعة من الشرطة المدنية، موجودون هناك لأنهم تطوعوا أن يبقوا في تلك المدينة. ولقد قالوا عندما طلبوا الإذن بالبقاء إنهم على اعتقاد بأن الطريقة الوحيدة لحماية أرواح الموجودين تحت حماية الأمم المتحدة تتمثل في بقاء قوة السلام موجودة في ديلي.

إن حكومتي تعتقد دون المساس بما ذكرته للتو. ونظرا للتطورات، بأن المسألة لم تعد الآن في يد الشرطة المدنية؛ بدلا من ذلك، فإن استعادة النظام يتطلب عملا عسكريا بحتا تأمر به المنظمة.

إننا نعتقد أن الوقت لم يعد صالحا للمناقشات المطولة؛ ولقد حان الوقت لاتخاذ الإجراءات. وكل واحد منا مستعد أن يفعل ما يستطيعه من أجل المجيء بالسلام إلى شعب لا يرغب إلا بممارسة حقه المشروع في تقرير مستقبله بطريقة ديمقراطية.

وبلادي التي يشعر شعبها وحكومتها شعورا عميقا جدا بالديمقراطية، تؤيد هذه العملية منذ البداية، وسنظل نفعل ذلك ما أمكننا وفقا لتقاليد سياستنا الخارجية.

وأوروغواي كانت حاضرة دوما في عمليات حفظ السلام عملا بالولايات المنصوص عليها في الفصل السادس من الميثاق. ونحن نشارك الأمين العام فيما قاله بشأن وجوب أن توافق السلطات الإندونيسية فورا على وجود قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام برعاية الأمم المتحدة.

ولا يساورنا شك في أن نتمكن هنا، والحكومات التي نمثلها، من الاستجابة لهذا النداء صونا للسلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل اليونان، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد روكاناس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم مهام منصبكم الرفيع وعلى الطريقة الممتازة التي أدرتم بها مداولات المجلس. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني وتقديري لسلفكم، السفير مارتن انجابا سفير ناميبيا.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلت به الممثلة الدائمة لفنلندا باسم الاتحاد الأوروبي، بيد أنني أود أن أتناول على نحو أكبر عددا من المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لبلدي.

تشعر الحكومة اليونانية بقلق بالغ إزاء التدهور الكبير في الحالة الأمنية والإنسانية في تيمور الشرقية. فأعمال العنف تنتشر وتتصاعد، وتسبب الدمار وتلحق خسائر فادحة بالمدنيين الأبرياء، الذين أرغموا على الفرار من ديارهم بأعداد كبيرة. وتيمور الشرقية تنحدر انحدارا سريعا إلى هوة الفوضى والاضطراب. وإرادة الغالبية الساحقة من شعب تيمور الشرقية، كما تم الإعراب عنها في الاستطلاع الشعبي الذي جرى في

٣٠ آب/أغسطس ونظمته الأمم المتحدة، تداس بالأقدام، وكذلك حقوق الإنسان. فالحكومة الإندونيسية، المسؤولة عن صون السلم والأمن والاستقرار، لم تتمكن حتى الآن من الاضطلاع بذلك بمفردها.

وفي ضوء هذه الحالة المأساوية، فإن الحكومة اليونانية مقتنعة بأن وجودا قويا لقوات حفظ السلام التابعة للمجتمع الدولي، في إطار الأمم المتحدة، هو الوحيد الذي من شأنه أن يسهم مساهمة فعالة في إخماد نار العنف المدمر، واستعادة القانون والنظام وكفالة احترام رغبات شعب تيمور، من خلال تنفيذ نتائج الاقتراع الذي جرى في ٣٠ آب/أغسطس دون أية إعاقة.

وينبغي للمجتمع الدولي في الواقع ألا يدخر جهدا، ليس فقط في المساعدة على إعادة السلام والأمن والاستقرار إلى المنطقة، بل أيضا على توفير المعونة الإنسانية والإنمائية فورا وبسخاء، هذه المعونة التي ستمكن شعب تيمور الشرقية من أن يحصد أخيرا المنافع المتأتية عن الحياة الطبيعية التي يحق له أن يحياها.

ويحدونا خالص الأمل في أن تكون جلسة اليوم ذات أثر يحفز على تحقيق هذه الأهداف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليونان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل باكستان، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الحق (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن حق تقرير المصير حق مقدس معترف به في القانون الدولي واعترفت به الأمم المتحدة. وبما أنه كذلك، فإن باكستان حكومة وشعبا تعتبر أن الاختتام الناجح لعملية الاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية يمثل حدثا يؤذن بمطلع عهد جديد. وأصبح إجراء الاستفتاء ممكنا بفضل قرار الحكومة الإندونيسية الذي نص على إعطاء شعب تيمور الشرقية الحق في أن يعبر بحرية عن رأيه بشأن مستقبله. ونحن نعرب عن تقديرنا لحكومة إندونيسيا على قرارها الشجاع.

وإننا نثني أيضا على مجلس الأمن؛ وعلى الأمين العام، السيد كوفي عنان؛ وعلى ممثله الخاص، السفير جمشيد ماركر، على دورهم في إتاحة المجال أمام تحقيق هذا الحدث التاريخي وضمان أن يكون الاستفتاء في معظمه خاليا من الاكراه، والتلاعب أو العنف. فعملية التشاور التي جرت تحت رعاية الأمم المتحدة تشكل سابقة تثير الإعجاب وتزيد من هيبة الأمم المتحدة وإندونيسيا. وتؤكد على ضرورة أن تحترم جميع الدول الأعضاء قرارات الأمم المتحدة.

إن مسائل أخرى طال أمدها، تتصل بحق الشعوب في تقرير المصير وتحديد مستقبلها لا تزال تنتظر البت فيها أمام الأمم المتحدة. ومن بين هذه المسائل مسألة جامو وكشمير، حيث اتخذ مجلس الأمن بشأنها قرارات تنص على حق تقرير المصير لشعب جامو وكشمير. ونعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يبذل جهده من أجل تنفيذ هذه القرارات أيضا.

لقد أصدر شعب تيمور الشرقية حكمه. ويجب على إندونيسيا والمجتمع الدولي أن يحترما قرار الشعب. وقبلت حكومة إندونيسيا نتائج عملية الاستطلاع، التي جرت تحت رعاية الأمم المتحدة، والتزمت بالوفاء بمسؤولياتها في المرحلة التي تعقب الاستطلاع الشعبي. وإننا نشجع حكومة إندونيسيا على احترام التزاماتها.

وتشعر باكستان بعميق القلق إزاء تدهور القانون والنظام في تيمور الشرقية بعد الانتهاء من عملية الاستطلاع الشعبي. فالتقارير عن أعمال العنف في ديلي وفي أجزاء أخرى من تيمور الشرقية تثير الانزعاج الشديد. وإننا نأسف عميق الأسف للخسائر في الأرواح التي نجمت عن انهيار القانون والنظام في تيمور الشرقية. ونشير إلى أن حكومة إندونيسيا التزمت بالحفاظ على سلامة وأمن الشعب. وإننا نحث حكومة إندونيسيا على اتخاذ الخطوات الضرورية لاستعادة القانون والنظام فورا في تيمور الشرقية وأمن شعب الإقليم بالإضافة إلى موظفي الأمم المتحدة. ونحث إندونيسيا على أن تظل تتعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة. وإننا واثقون بأنه إذا اقتضت الضرورة مساعدة من الأمم المتحدة، فإن إندوينسيا لن تتردد في قبولها.

وفي الوقت الذي نتوقع فيه تحسنا فوريا وملموسا في الحالة على الأرض نتيجة التدابير التي اتخذتها حكومة إندونيسيا، فإن على مجلس الأمن أن يبقي هذه المسألة قيد نظره باستمرار. ويجب عليه أن يضطلع بدوره كما حدده الميثاق. ويجب على المجلس أذ يضطلع بذلك أن يقيم بصورة موضوعية الحالة بالاستناد إلى معلومات موثوق بها. ونحن على ثقة بأن تقييم الحالة على الأرض

من جانب فريق الأمم المتحدة الذي يقوم بزيارة المنطقة في الوقت الحاضر سيساعد مساعدة كبيرة في إجراء استعراض شامل من جانب مجلس الأمن. ولذا فإننا ننتظر عودة الفريق إلى نيويورك وتقريره الذي سيقدمه إلى المجلس.

وإن عملية الاستطلاع الشعبي التي جرت في تيمور الشرقية تحت رعاية الأمم المتحدة تمثل حدثا تاريخيا. ويمكن أن تكون بمثابة مثال يحتذى لحسم مشاكل مماثلة في أجزاء أخرى من العالم من خلال التأكيد على رغبات الشعب. فالمجتمع الدولي لا يستطيع بل ويجب عليه ألا يسمح لهذه العملية أن تمنى بالفشل. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحترم التزاماتها بموجب الميثاق وأن تمتثل لقرارات مجلس الأمن. ولا يمكننا أن نعزز مصداقية وفعالية الأمم المتحدة وهذه الهيئة إلا عن طريق التنفيذ النزيه والعادل لمبادئ الميثاق وتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن جميع الحالات المماثلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل اسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): أود الإعراب عن تأييدنا للبيان المدلى به باسم الاتحاد الأوروبي عن هذه المسألة.

لقد انزعج الرأي العام العالمي إزاء البربرية المخيفة والمروعة التي تكشفت في تيمور الشرقية، وهو يرفضها ويتوجه دوما بالسؤال: كيف يمكن للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة على أعتاب القرن الحادي والعشرين أن يسمحا بأن تحدث هذه الفظائع وبأن تخرج عن الطريق عملية هما ينفذانها بنشاط؟ وكيف يمكن للأمم المتحدة أو للمجتمع الدولي - المصطلحان مترادفان - أن تفقد السيطرة على الأحداث في تيمور الشرقية بنتائجها البربرية والأليمة؟

إن الرد يأتي من حكومة إندونيسيا وهو: إن إنهاء العنف وتراكم أعمال التخريب يتوقف عليها، وعليها أيضا تتوقف استعادة هيبة إندونيسيا التي نتمناها. واستعادة مصداقية الأمم المتحدة تتوقف عليها أيضا. وليس من قبيل الخطب البليغة فقط أن نقول إن جزءا من مستقبل هذه المنظمة معرض للخطر في تيمور الشرقية.

ولا محل للتأخير إطلاقا. فالكثير من المبادئ التي تقوم عليها منظمتنا يداس عليه اليوم بوقاحة في تيمور الشرقية. أما الحجج بأن عصابات المليشيا الخارجة عن السيطرة هي المسؤولة عن ذلك فهي حجج غير مقبولة. ومن دواعي الخوف والسخرية الادعاء بأن "الحالة تحت السيطرة".

السلطات الإندونيسية ملزمة بأن تفرض القانون والنظام بصورة حاسمة وأن يتم ذلك الآن. وإلا وجب عليها القبول بالعرض الدولي المقدم لها وأن تقبله على الفور. وحكومتي ستقدم دعمها.

إن السلام والأمن في المنطقة، وسمعة إندونيسيا التي تتزايد أهمية استقرارها وسلامتها لدينا، وكرامة الأمم المتحدة، كلها معرضة للخطر. وعلى السلطات الإندونيسية، وعليها وحدها، أن تتخذ الخطوة التالية.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن امتنان حكومتي لأفراد بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لبسالتهم ولتضحياتهم بالنفس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل فييت نام. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نغو كوانغ زوان (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر. وإنني لواثق من أن أعمال المجلس ستخرج بقيادتكم بنتيجة موفقة.

ومما يشرفني أن أتكلم أمام مجلس الأمن في هذه المناقشة العامة بشأن الحالة في تيمور الشرقية. وبصفتنا بلدا في منطقة جنوب شرقي آسيا فإننا بالتأكيد قلقون للغاية إزاء التطورات الأخيرة في تيمور الشرقية. وأملنا أن تستقر الحالة في القريب العاجل وأن تسود بيئة ملائمة تيسر التوصل إلى حل مرض لكل الأطراف المعنية، وبذا يتسنى الإسهام في توطيد السلام والاستقرار والتعاون والتنمية في جنوب شرقي آسيا وفي العالم.

من الجلي أن الحالة في تيمور الشرقية بالغة التعقيد. ولذا لا بد من التوصل إلى تسوية دائمة على أساس اتفاقات ٥ أيار/ مايو الموقعة بين إندونيسيا والبرتغال. ووفقا للتقارير التي نتلقاها فإن جمهورية إندونيسيا بذلت عددا كبيرا من الجهود بقصد استعادة السلام والأمن في تيمور الشرقية. ونشر أي قوات متعددة الجنسيات في تيمور الشرقية يجب أن يتمشى مع

اتفاقات ٥ أيار/مايو وأن توافق عليه الحكومة الإندونيسية وأن يحظى بموافقة الأمم المتحدة.

ونؤمن بأنه مع توافر حسن النية والتعاون من جميع الأطراف المعنية والبلدان الأعضاء سيتحقق في النهاية التوصل إلى حل مرض لتيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فييت نام على الكلمات الرقيقية التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل بابوا غينيا الجديدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دونجي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن انضم إلى الذين سبقوني بالكلام في توجيه الشكر إليكم، السيد الرئيس، وإلى أعضاء مجلس الأمن، لإتاحة الفرصة لغير أعضاء المجلس لمخاطبته فيما يتعلق بالأحداث التي تكشفت في تيمور الشرقية منذ الإعلان عن نتائج الاقتراع في عطلة نهاية الأسبوع المنصرم.

وما أريد قوله هو نتيجة لجهود مضنية من أجل التوصل إلى تفهم لما حدث في الأسبوع الماضي في تيمور الشرقية. إن الكثير من سكان تيمور الشرقية من أصل ودم ميلانيزي، شأنهم شأن أهل بلدي وغيره من بلدان جنوب المحيط الهادئ. فبيننا كثير من الأمور المشتركة من حيث العادات والتقاليد رغم أن أمورهم ربما قد تطورت في اتجاه مختلف عن أمورنا عبر قرون الاتصال بالمستعمرين الأجانب والنفوذ الخارجي. وثمة عنصر وعامل آخران مشتركان ظهرا بعد ذلك. إن أهل تيمور الشرقية مسيحيون. وبابوا غينيا الجديدة، بالمثل، بلد مسيحي. وهناك نحو ٤٥ في المائة من سكان بلدي يتبعون المذهب الكاثوليكي بينما تنقسم البقية بين ملل مسيحية أخرى. والمجتمع المسيحي في بابوا غينيا الجديدة جزء من مجلس الكنائس الميلانيزي المنتشر في البلدان الميلانيزية في جنوب المحيط الهادئ. وهو جزء أيضا من مجلس كنائس المحيط الهادئ الأكبر. والكنائس جزء بالغ التأثير من المجتمع المدني في بابوا غينيا الجديدة، وهذا هو السبب في أن الحكومة لا يسعها إلا أن تهتم بشواغلهم وأن تراعيها.

وتوفر التكنولوجيا الحديثة وسيلة أيسر وأسرع لنشر المعلومات. ويمكن أن تكون المعلومات تربوية وترفيهية، ومؤلمة أيضا. فقد تلقيت بالأمس رسالة مؤلمة بالبريد الالكتروني، موجهة عبر اتصالات من قسيس في إندونيسيا. تقول الرسالة:

"إن الاتصالات في تيمور الشرقية مقطوعة ... وإخواننا من ديلي، ومن بينهم الأسقف، يتجهون نحو" - وذكر اسم مكان في تيمور الشرقية - "أو إلى مركز آخر في القسم الإندونيسي من تيمور ... وقد أحرقت مدارسنا ... . وبقية الساليزيين في الجبالهع الناس ... ويقولون إن نحو ٢٠ ٠٠٠ شخص قد قتلوا ... وقتل عدة قساوسة أبرشيات ... وقتلت الراهبة التي تساعد الأسقف بيلو ... ويبدو أن ست راهبات كانوسيات قد قتلن ... ولا بد أن نفعل شيئا لمساعدة هؤلاء".

وبوسعي أن أضيف أن الإقليم الذي أجيء منه في بابوا غينيا الجديدة إقليم كاثوليكي في أغلبه تقيم به جماعة أبرشية. والعديد من القادة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص في بابوا غينيا الجديدة نتاج تربية أبرشية. وجماعة الساليسيين للكنيسة الكاثوليكية نشطون جدا أيضا في بابوا غينيا الجديدة في المجال التربوي.

ثانيا، زعماء تيمور الشرقية عرضوا على شعوب جنوب المحيط الهادئ قبل التصويت رغبتهم في أن يصبحوا جزءا من مجتمع الأمم التي تشكل جزءا من جنوب المحيط الهادئ. ولما كان التصويت قد أيد تأييدا ساحقا رغبة الشعب في أن يكون أمة مستقلة، فإن بابوا غينيا الجديدة حكومة وشعبا تحترم ذلك القرار الديمقراطي. وستنظر بابوا غينيا الجديدة بشكل جاد في الوقت المناسب في أي طلب تقدمه تيمور الشرقية المستقلة لعضوية محفل جنوب المحيط الهادئ.

وفي ضوء هذه الخلفية أناشد، بالنيابة عن بابوا غينيا الجديدة حكومة وشعبا، وعن طريقكم، سيدي الرئيس، حكومة إندونيسيا أن تستعرض موقفها فيما يخص صيانة السلم والأمن في تيمور الشرقية. ومن الواضح من الأنباء ومن الصور التي تعرضها وسائط الإعلام المطبوعة وغيرها أن السلطة العسكرية إما أنها تشجع الميليشيا أو تشترك اشتراكا مباشرا، في بعض الحالات في هذه الأعمال الوحشية. وفي ظل هذه الظروف، ليس هناك سوى طريق واحد للعمل. وتعتقد حكومة بلدي بقوة أنه يجب على حكومة إندونيسيا أن تطلب مساعدة خارجية لتيمور الشرقية لمواجهة الحالة. ويجب أن تقوم فورا بسحب مرحلي لجميع قواتها في

تيمور الشرقية في نفس الوقت الذي يتم فيه وزع قوات لحفظ السلام يوافق عليها مجلس الأمن.

صباح اليوم، سمعنا أنه نقل عن الجنرال ويرانتو أنه يعترف بأن المساعدة الخارجية مناسبة في ظل هذه الظروف. ونحن نحيي هذا التغير في الموقف ونأمل أن ييسر إتمام عملية سحب مرحلي لجميع الأفراد العسكريين من تيمور الشرقية في فترة قصيرة معقولة من الزمن.

ونحن نعتقد اعتقادا قويا أن الأعمال الوحشية التي ارتكبت يجب ألا تمر دون عقاب. فالأفراد الذين ارتكبوا الجرائم ضد الإنسانية يجب أن يحاسبوا على أعمالهم. والعالم يود أن يرى دليلا على أن إندونيسيا مجتمع متحضر. ولذلك فحكم القانون يجب أن يسود. وهذا لا يمكن أن يقام به دون دعم وتعاون كاملين من الحكومة وقيادات السلطة العسكرية الإندونيسية. ونحن ندعو الحكومة الإندونيسية، من خلالكم، سيدي الرئيس، أن تقدم تعهدا للقيام بذلك.

أخيرا وليس آخرا، تيمور الشرقية، كما ندرك جميعا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي. والأمم المتحدة لا يمكن أن تتخذ موقف المتفرج وترقب بخيبة أمل بينما أقاليمها الخاضعة للوصاية، والشعوب التي تربطها بها علاقات خاصة، تجد نفسها دون حام. ويجب أن يكون هناك إحساس ملح بالواجب. والأمم المتحدة، عن طريق مجلس الأمن، التي نظمت بطريقة مثالية وفي وجه مصاعب بالغة أحيانا، وأدارت عمليات الاقتراع وراقبتها - لا بد من تهنئتها على ما قامت به حتى الآن. لكنها يجب أن تشحذ الآن مهاراتها الدبلوماسية وتشرع بالسرعة الممكنة في المرحلة التالية حتى تضمن الحرية لما تبقى من شعب تيمور الشرقية الذي أعرب من أجلها، دون خوف وبحرية، عن رغبته خلال التصويت أمام العالم كله يوم ٣٠ آب/أغسطس. وإلا سيعرف العالم ويقتنع بأن ميثاق الأمم المتحدة يحتوي على كلمات ليست لها أهمية أو استخدام إلا بالنسبة للذين لديهم القدرة على استخدام المدفع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل غينيا - بيساو وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دا غاما (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يسرني أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأنا مقتنع بأنكم ستقودون عمل المجلس بحكمة وبراعة. وأود أيضا أن أنقل إلى الممثل الدائم لناميبيا شكرنا على العمل الذي قام به الشهر الماضي.

لقد جعل مجلس الأمن قيد نظره اليوم مسألة بالغة الأهمية، الحالة في تيمور الشرقية، التي يرتبط بلدي، غينيا - بيساو، بها بروابط تاريخية وثقافية ترجع قرونا.

بعد نجاح عملية تسجيل الناخبين على القوائم الانتخابية وما تبعها من استطلاع شعبي، عن طريق الاقتراع السري المباشر وبإشراف عالمي، بشأن مركز الإقليم يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، راود غينيا - بيساو والمجتمع الدولي كله الأمل في أن يجرى حوار ومصالحة حقيقيان، لوضع حد نهائي للعنف الذي تسبب طوال ٢٤ عاما في معاناة هائلة لشعب تيمور الشرقية، وللتمكين من حدوث الانتقال السلمي المنظم للاستقلال المرغوب فيه بشدة الذي صوتت لأجله بطريقة شجاعة غالبية كبرى بلغت ٧٨,٥ في المائة من أبناء تيمور الشرقية.

وبدلا من ذلك، شهدنا موجة متزايدة من العنف والإرهاب قامت بها ميليشيات تصر على إعاقة مسيرة التاريخ، على حساب العديد من الأرواح البشرية.

إن إندونيسيا لم ترق إلى مستوى تعهداتها بضمان الأمن في تيمور الشرقية، حيث لا تزال الفصائل المناهضة للاستقلال، للأسف، ترتكب - دون عقاب - أعمالا وحشية ضد أنصار الاستقلال. وقد تمادت هذه الفصائل في أعمالها إلى حد الهجوم على الكنائس، ومقر لجنة الصليب الأحمر الدولية وبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، التي نود أن نحيي جهودها وعزمها وشجاعتها.

وتبعا لذلك، تعرب غينيا - بيساو عن استنكارها الشديد للحالة في تيمور الشرقية وتؤكد ضرورة أن تتحمل إندونيسيا مسؤولياتها بمقتضى اتفاقات ٥ أيار/مايو الموقعة في نيويورك تحملا كاملا. إنها يجب أن تضمن السلم والأمن والنظام العام لتيمور الشرقية وتطلب من المجتمع الدولي تقديم المساعدة في هذه المهمة، التي تجدها صعبة ما لم تكن مستحيلة التحقيق.

يجب على المجتمع الدولي ألا يظل متخذا موقفا سلبيا في وجه الأعمال الوحشية المرتكبة ضد المئات من المدنيين الأبرياء وعلى وجه الخصوص النساء والأطفال. ولهذا فإن غينيا - بيساو تناشد المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص، مجلس الأمن، أن يبذل كل شيء ممكن لاستعادة السلم والأمن، وذلك، في جملة أمور، بإيفاد قوة

حفظ سلام دولية إلى الإقليم. ومن المهم أيضا أن يعبئ المجتمع الدولي الجهود لتقديم المساعدة الاقتصادية وليبعث فورا بعثة إنسانية لتخفيف معاناة شعب تيمور الشرقية. ونحن نحث إندونيسيا على قبول إيفاد تلك البعثة.

وفي هذه المرحلة العصيبة التي يعيشها شعب تيمور الشرقية، يود وفدي أن يعلن من جديد عن تضامنه مع جميع أفراد شعب تيمور وأن يؤكد لهم دعمه على طريق الاستقلال.

ونرى أن المجتمع الدولي لا بد أن يتحمل مسؤوليته عن تهيئة الظروف الملائمة المفضية إلى عملية انتقال ديمقراطية سلمية في تيمور الشرقية، مع مراعاة نتائج الاستطلاع الديمقراطي الذي أجري في ٣٠ آب/أغسطس لمصلحة جميع أطراف الشعب التيموري.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غينيا - بيساو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي.

المتكلم التالي ممثل سنغافورة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): إن سنغافورة تشعر بالصدمة والسخط حيال التطورات الأخيرة التي وقعت في تيمور الشرقية.

في عام ١٩٧٥، عندما عرضت مسألة تيمور الشرقية لأول مرة على الأمم المتحدة، امتنعنا عن التصويت. وكنا، بوصفنا بلدا صغيرا، نشعر شعورا عميقا بوجوب مراعاة مبادئ الأمم المتحدة في وجه استخدام القوة. وكانت لدينا كل مصلحة في رفع لواء سلامة الحدود وحرمتها وسيادة القانون الدولي. وعلى الرغم من ذلك، وخلال الربع الأخير من القرن ظلت إندونيسيا بحكم الأمر الواقع تحكم تيمور الشرقية وهذا أمر قبله عموما العالم بأسره.

وبالتالي، وعندما أعلنت حكومة إندونيسيا فجأة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ أنها على استعداد لمنح الاستقلال لتيمور الشرقية، إن كان هذا هو ما يروق لشعب تيمور الشرقية، فإن الكثير من الإندونيسيين شعروا بالقلق الذي له ما يبرره. ونحن أيضا في سنغافورة تفاجأنا بالخبر. وأجريت بعد ذلك المفاوضات بشأن صفقة الحكم الذاتي في مراحلها الأخيرة. وخلال المفاوضات عومل الاستقلال باعتباره خيارا يمكن النظر فيه في مرحلة لاحقة فقط. والآن يُعرض الاستقلال باعتباره بديلا للحكم الذاتي. وسيمثل الاستقلال تغييرا رئيسيا في مركز تيمور الشرقية. وإذا ما اتخذت هذه الخطوة دون الأعمال التحضيرية الاحترازية فقد يؤدي ذلك إلى مشكلات خطيرة تواجه شعب الإقليم. وعلاوة على ذلك، ستترتب على هذا التحرك آثار خطيرة لا سيما فيما يتعلق بوحدة إندونيسيا، فإندونيسيا تمر بمرحلة سياسية انتقالية مضنية. وقد اتخذ قرار مستعجل دون أن يحظى بتوافق واسع في الرأي الوطني، وهو يحمل في طياته آثارا عميقة ومن الحتمي بطبيعة الحال أن يكون ذلك أمرا خلافيا. وفي ظل كل هذه الظروف لا يبدو الاستقلال الوسيلة المناسبة لتسوية مصير ٠٠٠ ٨٠٠ نسمة في تيمور الشرقية.

ولكن كل هذه الأمور أصبحت وراءنا. وإندونيسيا اتخذت قرارها. وإن الأمم المتحدة وإندونيسيا والبرتغال توصلت إلى اتفاق ملزم رسميا للوقوف على رغبات شعب تيمور الشرقية والدخول في مرحلة انتقالية محتملة حتى يتم نيل الاستقلال. وعُقد الاستطلاع الشعبي بموجب هذا الاتفاق.

وقد شعرنا بالسرور والغبطة لأن هذه العملية أولا مضت بيسر. وإننا نثني على الأمم المتحدة والحكومة الإندونيسية على الطريقة السلمية الهادئة التي أجري بها الاقتراع في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. ومارس شعب تيمور الشرقية حقه في التصويت بعزم وبشكل منظم، على الرغم من بعض ادعاءات التعصب والقسر. وليس هناك من شك في أن النتيجة كانت مشروعة لا لبس فيها، وحظيت أيضا بدعم واسع النطاق. وكانت بالفعل نتيجة طيبة. ولكن بعد ذلك تدهورت الحالة وبسرعة.

والمرحلة الثانية من بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية أكثر صعوبة حقا، حتى في ظل أفضل الظروف. فمخاطر العنف وخطر عدم قبول الطرف الآخر النتائج كان أمرا متوقعا. وكان من المفروض أن تتخذ السلطات التدابير الاحترازية الفعالة لإجهاض هذه المشكلات والتصدي لها. وبدلا من هذا سُمح للمليشيا التي كانت تؤيد الإدماج والمدججة بالأسلحة المتقدمة بأن تقوم بحملة عشوائية عنيفة من الحرق والترويع والقتل. واضطر مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء في تيمور الشرقية إلى الفرار من ديارهم، وهناك من فروا إلى تيمور الغربية، وقتل المئات إن لم يكن الآلاف بطريقة وحشية. وهذا لم يجر بصورة عشوائية، بل كان عملا مدبرا بغية ترويع الآخرين. وانهار القانون والنظام العام تماما.

وأصبح وجود الأمم المتحدة في حد ذاته محاصرا. فموظفو الأمم المتحدة غير المسلحين كانوا مستهدفين وتعرضوا للمضايقات والترويع. وقتل بعض العاملين المحليين مع الأمم المتحدة.

وهذه سابقة فادحة الخطورة إن لم يتم تداركها فالمسلحون والمشاغبون في مناطق أخرى سيحذون حذوهم، وسيتعرض موظفو الأمم المتحدة في الكثير من أنحاء العالم للخطر.

لقد اعترف وزير الخارجية الإندونيسية مؤخرا بأن العناصر المشاغبة من قوة الشرطة والجيش كانت من بين المسؤولين عن هذا العنف. وهذه العناصر المشاغبة وأيضا التي تدعم المليشيا والإدماج ينبغي إيقافها.

لقد وصلنا الآن إلى مرحلة حرجة في هذا الجهد لحسم مشكلة تيمور الشرقية. إذ استُكمل الاستطلاع الشعبي وتم إعلان النتائج على الملأ، وقامت حقيقة سياسية جديدة ينبغي أن تُحترم وتراعى. وليس هناك من إعادة لعقارب الساعة إلى الوراء. وليس هناك من خيار إلا أن نمضي إلى الأمام نحو تيمور الشرقية المستقلة. وحتى نفعل ذلك فإن أول خطوة هي استعادة النظام والقانون ووضع حد للكارثة الإنسانية الجارية الآن. وينبغي للأمم المتحدة أن تشارك في هذه العملية.

ولكن نظرا للاتفاقات التي تم التوصل إليها في المرحلة الثانية فإن المسؤولية الرئيسية عن وضع حد للفوضى واستعادة النظام تقع على عاتق إندونيسيا. يقينا إن إندونيسيا قبلت هذه المسؤولية ولذلك فإن عليها أن تضطلع بمسؤوليتها على الفور وبشكل فعال ونشط.

لقد فرضت الحكومة الإندونيسية قانون الطوارئ في تيمور الشرقية وأوفدت المزيد من القوات إلى تيمور الشرقية وطلبت المزيد من الوقت لاتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة السيطرة والقانون والنظام في تيمور الشرقية. وسنغافورة تقدر القيود التي تواجهها الحكومة الإندونيسية.

بيد أننا نحث الحكومة الإندونيسية على أن تعمل بحزم وبسرعة لاستعادة الاستقرار إلى تيمور الشرقية حتى يتم تنفيذ المرحلة الثانية من بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية على نحو سلس فتمهد السبيل للتنفيذ السلمي للمرحلة الثالثة.

إن المجتمع الدولي مطلع أيضا على الحالة في تيمور الشرقية، فالتلفزة العالمية والتغطية الإعلامية ركزت انتباه العالم على هذه المشكلة. وقد عرض الكثير من البلدان تقديم المساعدة لإندونيسيا إذا استمرت الفوضى وإن لم تستطع إندونيسيا السيطرة على زمام الأمور. ولا تزال الجهود جارية لاقناع إندونيسيا بقبول المساعدة الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة. وهنا نود أن نثني على مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة على جهودهما الدؤوبة الخاصة بتيمور الشرقية في وجه الإحباط والمخاطر. ونثني أيضا على قرار المجلس بإيفاد بعثة تتكون من خمسة أفراد إلى إندونيسيا وتيمور الشرقية للوقوف على الحالة، وأيضا لنقل رسالة قوية تتصل بآراء المجلس.

ويحدونا الأمل في أن تحدد استجابة المجلس لمشكلة تيمور الشرقية نمطا لاستجابة المجلس للمآسي الماثلة المقبلة حيثما تحدث. فنحن نطلع كل يوم على مآس تطفو إلى السطح في آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويُقتل الأبرياء في العديد من أنحاء العالم. ومن واجب المجلس أن يستجيب بموضوعية وعدالة لهذه المآسي حيثما وأينما تحدث. إذ ليس من شأن العدالة الانتقائية إلا أن تضعف الأمم المتحدة.

إن سنغافورة تدعم الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد للعنف وإلى إعادة عملية الاستقلال إلى مسارها مرة أخرى. وهناك اتفاق عام مفاده أن أي مساعدة دولية لإندونيسيا لاستعادة النظام في تيمور الشرقية ينبغي أن يتم الإذن لها بشكل واضح من جانب مجلس الأمن، وينبغي أن تحظى بالموافقة الصريحة من إندونيسيا.

إن البديل الآخر الوحيد أمام الأمم المتحدة هو السير على مسار تصادمي مع حكومة إندونيسيا. ونحن على ثقة بأن لا أحد يريد أن يسلك هذا المسار العبثي، بيد أننا نثق أيضا بأن إندونيسيا ستنظر في هذه العروض الصادقة للمساعدة بنفس الروح التي عُرضت بها من أجل إحلال السلام في الإقليم.

ولئن كنا نركز على تيمور الشرقية، فينبغي ألا يغيب عن بالنا أن مشكلة تيمور الشرقية هي جانب واحد للأزمة في إندونيسيا. فإندونيسيا بلد واسع ومتنوع ومعقد يصل تعداد سكانه إلى ٢١٠ ملايين نسمة. وهو أيضا بلد نامٍ ذو موارد محدودة. وهو يمر بفترة سياسية انتقالية معقدة ويواجه مشاكل متزامنة وخطيرة في أنحاء عديدة من أراضيه الشاسعة. لذلك ينبغي لنا أيضا أن نتعاطف مع احتياجات وشواغل شعب إندونيسيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل النمسا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ويمر (النمسا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

المتكلم التالي ممثل السويد. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دالغرن (السويد) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أقول إن حكومتي تؤيد تمام التأييد البيان الواضح الذي أدلى به في وقت سابق من اليوم ممثل فنلندا، باسم الاتحاد الأوروبي.

فيما كنا نتكلم طوال هذا اليوم، وحتى في هذه اللحظة التي نتكلم فيها، تُرتكب جرائم فظيعة ضد شعب تيمور الشرقية. فبعد الإعراب الواضح عن رغبته في الاستقلال، تقوم عناصر مسلحة بارتكاب أفظع الأعمال في محاولة لمنع تحقيق تلك الرغبة، بما في ذلك، مثلما استمعنا إليه اليوم، ذبح الأطفال.

إن عيون العالم شاخصة على تيمور الشرقية وعلى إندونيسيا. ولكنها أيضا شاخصة على الأمم المتحدة، وعلى ما يمكن أن نفعله في هذه القاعة بالذات. إن الأمم المتحدة كانت ذات فائدة في إتاحة الفرصة لشعب تيمور الشرقية للتمتع بحقه في تقرير المصير. والأمين العام كان أحد الموقعين على اتفاق ٥ أيار/مايو. ولقد أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية التي أدارت الاستطلاع الذي جرى الشهر الماضي بنجاح كبير.

ويسر حكومتي بالتأكيد أن ترى مجلس الأمن وهو يبقي المسألة قيد نظره، وهي المسألة التي يمكن أن تعرض للخطر صون السلم والأمن الدوليين، ونحن نؤيد مبادرته المتمثلة في إيفاد بعثة خاصة إلى المنطقة. ونقدر أيضا الفرصة المتاحة عبر عقد هذه المناقشة المفتوحة كي يبعث المجتمع الدولي رسالة واضحة جدا إلى إندونيسيا فيما يتعلق بالمسؤولية الملقاة على عاتقها.

ولا يزال من واجب حكومة إندونيسيا كفالة القانون والنظام في تيمور الشرقية. والواضح أيضا أنها قصرت في ذلك. إن ذلك التقصير يجب ألا يُسمح باستمراره. فيجب على إندونيسيا أن تقبل العروض من المجتمع الدولي لمساعدتها في إرساء قواعد النظام والأمن، بعد موافقة هذا المجلس. وينبغي لنا أن نوضح لجاكارتا أن هذا القبول يجب أن يعطى الآن دونما إبطاء. وبتقديمنا هذا التشجيع وبممارستنا لهذا الضغط على حكومة إندونيسيا، ينبغي أن نكون على استعداد لاستعمال جميع الوسائل الممكنة المتاحة لنا. لأن زعماء إندونيسيا إذا رفضوا، فعليهم مثلما قال الأمين العام أمس، أن يتحملوا المسؤولية عن - حسب ما تفيد التقارير - الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية.

لقد ولى الوقت الذي كان فيه العالم يقف لا مباليا يتفرج على تجاهل النداءات الداعية إلى التعقل وحدوث كارثة إنسانية أخرى. ونحث مجلس الأمن على أن يواصل النظر في تدابير أخرى تحقق بمنتهى الفعالية السلامة والكرامة لشعب تيمور الشرقية وأن يوضح له في نفس الوقت بأن عملية استقلاله لا يمكن عكسها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل العراق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسن (العراق) (تكلم بالعربية): يسرني في البداية أن أهنئكم سيدي الرئيس على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، ونشكر وفد ناميبيا على إدارته الناجحة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

نتابع بقلق بالغ التطورات الأخيرة التي تشهدها تيمور الشرقية وندعو جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس والحكمة لحل المشكلة الحالية بطريقة سلمية وفق ميثاق الأمم المتحدة ووفق مسؤوليات الحكومة الإندونيسية بموجب اتفاق ٥ أيار/مايو ١٩٩٩.

لقد لاحظنا بارتياح أن التصويت التشاوري الشعبي قد جرى في أجواء سلمية، وأن حكومة إندونيسيا وفرت الشروط التي ساعدت على إنجاح عملية التصويت، ونقدر سعي الحكومة الإندونيسية للوصول إلى حل عادل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية.

إن اندلاع أعمال العنف وسقوط الضحايا وتدمير الممتلكات أمر مؤسف وغير مقبول، ويستوجب من الجميع السعي لوقف هذه المحنة الإنسانية وبأسرع وقت. وإن

الطريق السليم لذلك هو بمد يد العون للحكومة الإندونيسية من أجل السيطرة على الوضع وإعادة الأمن إلى نصابه في تيمور الشرقية. ونحن على ثقة بأن الحكومة الإندونيسية، بمساعدة نزيهة من المجتمع الدولي، قادرة على السيطرة على الوضع من خلال جهود ملموسة تتضمن السيطرة على العناصر المسلحة وحفظ الأمن وتقديم المساعدة الإنسانية لتخفيف معاناة اللاجئين والمدنيين المتضررين بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية.

إن التهديد بالعزل السياسي أو بتدخل قوات أجنبية سيؤدي إلى تعقيد الأوضاع لا إلى حلها. ولدينا من التجارب في الماضي القريب ما يؤكد ذلك. إن مساهمة المجتمع الدولي في الحل يجب أن تستند إلى مبدأ احترام سيادة إندونيسيا وموافقتها وإلى احترام ميثاق الأمم المتحدة. ونحذر من محاولات إعطاء المسألة الإنسانية أبعادا تفوق حجمها الحقيقي واستغلالها لأغراض سياسية. وأشير هنا إلى ما ذكره الأمين العام في الفقرتين ٨ و ٩ من تقريره عن أعمال المنظمة (A/54/1)، الذي صدر قبل يومين:

"تفاقم التحدي الإنساني في ضوء حقيقة أن المجتمع الدولي لا يستجيب بطريقة متسقة لحالات الطوارئ الإنسانية. وتلك مشكلة يمثل الاهتمام الإعلامي جانبا منها. فالأزمة التي وقعت في كوسوفو، مثلا، لقيت تغطية إعلامية وصلت إلى حد التحزب، بينما هناك حرب أطول أمدا وأفدح خطرا اشتعلت بين إريتريا وإثيوبيا، وهناك استئناف الحرب الأهلية الوحشية في أنغولا، ولكنهما لقيتا من الاهتمام الإعلامي النزر اليسير. وثمة حروب أخرى اندلعت ولكنها لم تكد تلقى اهتماما من قريب أو بعيد. وهذا جانب من أسباب تحريف التقارير عن الاستجابات للنداءات الموجهة لتقديم المساعدات الإنسانية والأمنية. على أن مثل هذه المساعدات لا ينبغي تخصيصها على أساس التغطية الإعلامية أو على أساس المنطق السياسي أو الجغرافي، لأن معيارها الوحيد يجب أن يكون احتياجات البشر.

"ويساورني الانزعاج بصورة خاصة إزاء ضعف استجابة المجتمع الدولي لاحتياجات ضحايا الحرب والكوارث الطبيعية في أفريقيا، حيث الاحتياجات أشد إلحاحا. وإذا لم نكن نحن ملتزمين بأعمق مبادئنا الأساسية في التعددية والأخلاقيات الإنسانية، فسوف يتهموننا بالتناقض في أحسن الأحوال وبالنفاق في أسوئها".

ونحن إذ نتحدث عن ضرورة الإنهاء الفوري للقلاقل والمعاناة الإنسانية في تيمور الشرقية، وبصفتي ممثلا لدولة تتعرض إلى محنة إنسانية لا نظير لها بسبب العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن، والعدوان اليومي من دولتين دائمتي العضوية في المجلس، فإني أجد مناسبا توجيه النداء إلى مجلس الأمن أن يتخلى عن المعايير المزدوجة وأن يكون أمينا على دوره في الميثاق ويرفع فورا العقوبات المفروضة على العراق ويوقف العدوان اليومي الذي يتعرض له العراق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ضمن ما يسمى بـ "مناطق حظر الطيران".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل العراق على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ والي سلفي.

المتكلمة التالية ممثلة أنغولا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة كويلو دا كروز (أنغولا) (تكلمت بالفرنسية): لقد ضمت الحكومة الأنغولية صوتها إلى أصوات الأعضاء الآخرين في مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في الإعراب عن سرورها إزاء الطريقة المنظمة التي صوت بها مئات الآلاف من التيموريين في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ لتقرير مستقبل بلدهم. وإنه لمما يبعث على الأسى أن إرادة شعب تيمور الشرقية وفي أقل من أسبوع، لم تحترم، بالرغم من نداءات الأمين العام إلى جميع الأطراف بأن تحترم العملية الديمقراطية، فضلا عن طلبه إلى الحكومة الإندونيسية أن تتخذ جميع التدابير الضرورية للسيطرة على الأنشطة غير القانونية التي تمارسها الفصائل المسلحة.

إن الحالة في تيمور الشرقية تمثل مجزرة حقيقية وتثير بالغ قلقنا. فالميليشيات المؤيدة للاندماج لا تضطلع بأعمال الترهيب فقط وإنما أيضا بمطاردة منظمة وحقيقية للبشر.

وأعمال العنف التي ارتكبت أدت إلى تدفقات كبيرة جدا في أعداد اللاجئين والمشردين، وأجبرت أيضا عددا كبيرا من موظفي الأمم المتحدة على الانسحاب. والخطوات التي اتخذتها السلطات الإندونيسية لم تحقق الأثر الذي سعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه. وفي هذه الفترة الحاسمة بالنسبة لبقاء شعب تيمور الشرقية على قيد الحياة، من الضروري أن تدلل حكومة إندونيسيا على نية صادقة، وأن تضطلع، كمسألة تتسم بالعجالة، بجميع التزاماتها بموجب اتفاق ٥ أيار/مايو من أجل تفادي وقوع

مذبحة جماعية لشعب تيمور الشرقية الذي تعرض لصدمات نفسية عميقة.

ونناشد حكومة إندونيسيا أن تحترم نداء الأمين العام الذي تضمنه البيان الذي أدلى به أمس، وأعلن أن الوقت قد حان لكي تلتمس إندونيسيا مساعدة المجتمع الدولي في اضطلاعها بمسؤوليتها لاستعادة السلام والأمن إلى تيمور الشرقية وتمكين المشردين من العودة إلى ديارهم بأمان.

أمام المجتمع الدولي الآن فرصة تاريخية. فالأمم المتحدة التي اضطلعت بمسؤولية إجراء عملية الاستطلاع الشعبي، يجب أن تمارس السلطة التي أناطها بها الميثاق وتنقذ الحالة. وإيفاد بعثة سلام أمر ضروري، وكلما تم التعجيل بإيفادها كان ذلك أفضل، لضمان التنفيذ السلمي لنتائج الاستطلاع الشعبي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل الرأس الأخضر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ليو مونتيرو (الرأس الأخضر) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي بعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن المفتوحة لغير الأعضاء في المجلس. وهذا يتيح أمام المجلس الفرصة لمعرفة مشاعر وآراء أكبر عدد ممكن من الذين تضطلع هذه الهيئة باسمهم بمسؤوليات خاصة.

بعد أن رفض شعب تيمور الشرقية المحتل طوال ٢٤ عاما، جرت معاقبته بقسوة لأنه اغتنم الفرصة التي أتيحت له في اختيار الاستقلال، وهو أمر نتمتع به جميعا كدول أعضاء في الأمم المتحدة.

قبل أربعة أشهر أبرمت اتفاقية رتبت عقد استطلاع شعبي لشعب تيمور الشرقية أجرته الأمم المتحدة. واضطلعت إندونيسيا بمسؤولية حصرية في ضمان النظام والأمن لسكان الإقليم. وقد احترمت جميع الأطراف في الاتفاقية ما اتفقت عليه، بمن فيهم مقاتلو فالنتيل. ولم ينكث أي فريق بتعهداته سوى سلطة الاحتلال.

وطوال أشهر عديدة كانت أعمال العنف لا تتوقف؛ وكان تنظيمها يشتد كل يوم؛ وأصبحت تمارس بصورة أكثر علنية كل يوم، انطلاقا من شك له سبب وجيه، بأن أي رد فعل قد يشكل ذريعة تحرف عملية الاستطلاع الشعبي عن مسارها. وظل المجتمع الدولي هادئا يصلي. واستخدم جانانا غوسماو كل ما لديه من رؤية وفعل كل ما في مستطاعه.

وبعد ٣٠ آب/أغسطس، وكان يوما هادئا تماما، كان هناك شعور بأن شيئا حقيقيا، شيئا جيدا قد حدث في العالم. وبعد ذلك أخذ شعب تيمور الشرقية يتعرض للوحشية والحقد المجنون. ويمكننا أن نرى ذلك الآن أمام أعيننا، وسأعفيكم من التفاصيل التي أوردها من قبل متكلمون أكثر اطلاعا وأكثر بلاغة.

أود فقط أن أعرب عن اعجابنا ببعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وأن أثني ثناء مستحقا على موظفيها الذين دللوا على تضامن شجاع مع اللاجئين، وبخاصة في ديلي. لقد كان سلوكهم شرفا حقا للأمم المتحدة، ونحن نشعر بالامتنان الشديد لهم.

إن الاعتداء بالأمس على مجمع بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية يؤكد مدى إزعاج وجود البعثة لمن يتمنون التخلص من البعثة ومن ممثلي وسائل الإعلام حتى يستطيعوا الانتهاء من عملهم دون علم المجتمع الدولي.

فيجب ألا يدخر جهد في سبيل وضع حد للمعاناة والمخاوف التي يتعرض لها أهل تيمور الشرقية وللسعي البغيض نحو قلب عملية انعتاق شعبها.

من المفهوم عموما أن إندونيسيا ليست لديها القدرة ولا التصميم على إنهاء العنف الذي لا يطاق الذي يجتاح تيمور الشرقية. ولسنا نتكلم هنا عن أحداث الأيام القليلة الماضية، بل عن الأحداث التي تقع منذ شهور طويلة.

كما أن الاعتقاد السائد هو أنه ما لم تتغير القوات العسكرية الإندونيسية تغييرا جذريا وفورا فيجب أن تتخذ ثلاثة أنواع من المبادرات أو التدابير. وتلك هي: الإصرار على اقتراح إرسال قوة أمن دولية؛ واعتماد تدابير تشمل الضغط الاقتصادي على إندونيسيا على المستويين المتعدد الأطراف والفردي؛ وتقديم مساعدة إنسانية دولية بأسرع ما يمكن، تكون متعددة الوجوه ومنسقة وتتوافر لها الحماية المناسبة. وتصاحب هذا عودة اللاجئين والمشردين.

ونحن نرى أن أمام أعضاء المجلس والعالم عامة دلائل لا تدحض على أنه كان من الواجب عمل شيء ما بالأمس. فما هي التأكيدات التي يمكن أن ينتظرها المجلس عن

الحالة في ديلي - وليس في ديلي وحدها - من البعثة التي أوفدها إلى إندونيسيا؟ وكيف يمكن لنا أن نفسر الموقف الذي اتخذته بعض السلطات الإندونيسية رفيعة المستوى من أن الوقت لم يحن بعد لإنشاء قوة دولية؟ فهل لنا مثلا أن ننسى أنه لا يوجد طبقا للقانون الدولي الذي يتحتم علينا احترامه مقاطعة إندونيسية في تيمور الشرقية وإنما هي إقليم محتل بطريقة غير شرعية؟

إن الأحداث التي تقع في تيمور الشرقية تمثل محكا حقيقيا للمجتمع الدولي. فالمسألة هي تحديد ما إذا كانت قيمة حياة الإنسان، وفق التحليل النهائي، وحقوق الإنسان لشعب والتعبير الديمقراطي عن إرادة أمة، تتوقف على حجم الطغاة وعدد الضحايا. وعلينا أن ننجح في هذا الامتحان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم وأعضاء مجلس الأمن الآخرين والأمين العام بالاستفتاء الذي جرى في تيمور الشرقية بمساعدة إندونيسيا والبرتغال وبدعم من المجتمع الدولي بأسره.

لا مراء في أنه لولا تعاون حكومة إندونيسيا لما أفرز الإجراء المتخذ في تيمور الشرقية تلك النتيجة الهامة. وأود أن أوضح أن التطورات الأكثر أهمية التي ينتظر المجتمع الدولي حدوثها بعد هذه المرحلة تتطلب أيضا تعاون حكومة إندونيسيا بصفتها الطرف الرئيسي في اتفاق النقاط الخمس.

وعلينا أن نحمي نجاح الأمم المتحدة في تنظيم وعقد الاستفتاء وكذلك توقيع اتفاق النقاط الخمس. واستلهاما، في هذا الصدد، لمبادئ القانون الدولي المعترف بها، بما فيها حق الشعوب في تقرير المصير، وفي ضوء قبول حكومة إندونيسيا لنتائج الاستفتاء، يتحتم علينا جميعا - أي على المجتمع الدولي برمته - أن نبذل جهدا متضافرا، بمساعدة حكومة إندونيسيا، لإنهاء العنف في تيمور الشرقية بأسرع ما يمكن.

وفي الأحوال الراهنة في تيمور الشرقية وفي العنف مثار لقلق عميق يساور المجتمع الدولي. وتعرب جمهورية إيران الإسلامية عن قلقها إزاء هذا الوضع، وتلاحظ مع التقدير جهود الأمم المتحدة، وتؤيد أي تدبير تراه مناسبا للمساعدة على الإنهاء السريع للعنف في تيمور الشرقية. وترجو حكومتي أن يأخذ المجتمع الدولي في اعتباره الوضع الحساس لشعب وحكومة إندونيسيا، وأن يساعدهما على اتخاذ تدابير فعالة للإنهاء المبكر للمأساة في تيمور الشرقية.

وتعرب جمهورية إيران الإسلامية عن قلقها العميق وأسفها الشديد إزاء العنف في تيمور الشرقية. ونرى أن أي تدخل في الأزمة الراهنة دون تنسيق مسبق مع الأمم المتحدة وحكومة إندونيسيا يؤدي إلى تفاقم الأزمة، وأن الحل الوحيد هو استمرار المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية برعاية الأمم المتحدة. وآمل أن نشهد قريبا عن طريق الحوار والتفاهم المتبادل والتعاون في إطار جهود الأمم المتحدة، سلاما واستقرارا في تيمور الشرقية، وأن يتم وقف العنف والقلاقل في تلك المنطقة عن طريق تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل بلجيكا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ووترز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، لإعطائنا الفرصة لإضافة صوتنا في هذه المناقشة.

بلدي يؤيد تماما البيان الهام الذي أدلت به الرئاسة الفنلندية باسم الاتحاد الأوروبي. ونحن أيضا نود أن نعلن اتفاقنا الكامل مع البيانين اللذين أدلى بهما الأمين العام أمس واليوم.

لقد صدمت بلجيكا بالأحداث الأخيرة في تيمور الشرقية. والتقارير التي تظل تصلنا تصف حالة إنسانية وأمنية درامية تنطوي على انتهاكات لأهم حقوق الإنسان الأساسية وعلى غياب كامل لظروف الحياة الطبيعية بعد الدمار والوحشية والمذابح التي ترتكبها المليشيات المناوئة للاستقلال ضد التيموريين. وهذه الحالة تحد لضمائرنا.

ومواساتنا تتجه اليوم إلى شعب تيمور الشرقية الذي وقع ضحية لأقسى أنواع العنف وإفلات الجناة من العقاب في فترة عصيبة من تاريخه.

كما نود هنا أن نسجل الشجاعة الملحوظة لموظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في وجه التهديدات والترويعات المستمرة.

وتأسف بلجيكا أشد الأسف لإمكانية توقف العملية التي استهلت بموجب اتفاقات ٥ أيار/مايو. فقد أتيحت لأول مرة لشعب تيمور الشرقية فرصة تقرير مستقبله؛ وقد فعل ذلك بصورة جماعية وجاءت نتيجة الاستطلاع بالغة الوضوح. ومن الواضح أن على الأطراف احترام التزاماتها لتهيئة الظروف التي تمكن العملية من الاستمرار والعمل على ألا تكون نتيجة الاستطلاع الشعبي محل شك.

وتتوقع بلجيكا أن تستأنف الوكالات الإنسانية عملها على النحو المناسب في تيمور الشرقية وأن تكون قادرة على تقديم المساعدة بشكل فعال للمشردين الكثيرين هناك. والأفراد الذين اضطروا إلى مغادرة الإقليم يجب أن يتمكنوا من العودة.

إن أي تحسين في الحالة الإنسانية يتطلب استعادة الأمن في تيمور الشرقية. واتفاقات ٥ أيار/مايو تقضي بوضوح بأن حفظ النظام والأمن هو مسؤولية إندونيسيا. وشأننا شأن الأمين العام للأمم المتحدة والكثيرين من الجالسين حول هذه الطاولة، نلاحظ أن إندونيسيا فشلت في هذه المهمة. فشلت بالرغم من وجود الجيش والشرطة وبالرغم من فرض حالة طوارئ. إن العنف لا يزال مستمرا، والسلامة الجسدية للسكان، بل حتى لأفراد بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، لا تزال معرضة للتهديد.

ولما كانت ظروف الأمن الأساسية لتمكين العملية في تيمور الشرقية من الاستمرار غير قائمة، فإن بلجيكا تناشد حكومة إندونيسيا أن تقبل من المجتمع الدولي المساعدة التي تحتاجها لاستعادة الأمن والنظام في الإقليم، واستعادة الحياة الطبيعية لسكانه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بال (الهند) (تكلم بالانكليزية): باعتبارنا بلدا مجاورا لإندونيسيا تربطه به روابط وثيقة جدا، نشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة التي أتحتموها لنا للتكلم أمام المجلس اليوم بشأن الحالة في تيمور الشرقية، التي تعد مأساوية ومعقدة على حد سواء. وأنا لن أتجرأ بإلقاء المواعظ على حكومة إندونيسيا بشأن السلوك المتحضر أو المسؤول. فإندونيسيا حضارة قديمة؛ وليس هناك من يشعر بالانزعاج أو بالخزي مما يحدث في تيمور الشرقية أكثر مما يشعر به الإندونيسيون أنفسهم أو يتمنون إنهاءه بسرعة أكبر.

إننا نشعر بقلق عميق لوقوع أعمال العنف هذه خلال الأيام القليلة الماضية، في أعقاب الاستطلاع الشعبي في تيمور الشرقية الذي - وهذا أمر يجب ألا ننساه - تسنى بفضل تعاون إندونيسيا. ونحن نشجب أعمال القتل والتخويف التي وقعت. ومن الواضح أن هناك حاجة ماسة إلى استعادة القانون والنظام.

من الواضح تماما أن السلطات الإندونيسية في هذه الظروف البالغة الصعوبة، قالت إنها ستبذل كل ما في وسعها للاضطلاع بمسؤولياتها لحفظ الأمن في تيمور الشرقية. لقد فرضت الأحكام العرفية، وهي الآن تحاول التحرك بشعور بالأهمية للقيام بما هو ضروري لمنع وقوع المزيد من العنف وهذا يجب أن يعترف به. وهي في هذه الظروف الصعبة، بحاجة إلى تشجيع ومؤازرة المجتمع الدولي. ونحن نأمل ونثق بأن السلطات الإندونيسية ستتمكن بسرعة من السيطرة على الموقف وتهيئة الظروف التي يمكن أن يتحقق في ظلها أمن ورفاه جميع قطاعات السكان في تيمور الشرقية.

ونحن نرى أن أي إجراء من جانب الأمم المتحدة يجب أن يظل في إطار التفاهمات التي جرى التوصل إليها بين حكومة إندونيسيا والأمم المتحدة، وأن أية قوة لحفظ السلام يجب أن تقبلها السلطات الإندونيسية ويوافق عليها مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل الدانمرك. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوجر (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتسجيل موافقة وفدي الكاملة على البيان الذي أدلت به سفيرة فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي - وبالمثل على كلمات التأييد والتقدير التي وجهتها إلى الأمين العام وإلى أفراد الأمم المتحدة المتفانين البواسل.

نادرا ما تتكلم الدانمرك في مجلس الأمن عندما لا تكون عضوا فيه. إننا حريصون على الحفاظ على الصفة التي يتميز بها مجلس الأمن بأنه محفل للتفاوض

لا محفل للمناقشة. والمعتاد أن رئاسة الاتحاد الأوروبي تتكلم بالنيابة عن جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الخصوص، أيضا، فإن كلمتي الآن تعد تخليا عن الممارسة المتبعة. وهناك سببان لهذا. الأول، أهمية المسألة التي نتناولها. فالدانمرك، حكومة وشعبا، تشعر بالقلق والرعب نتيجة الأحداث الجارية في تيمور الشرقية. لقد انهار القانون والنظام انهيارا تاما، ولا تزال أعمال القتل والعنف مستمرة ضد المدنيين الأبرياء. وقد اضطر مئات الآلاف من الأفراد إلى مغادرة ديارهم. والسلطات الإندونيسية لا يمكنا أن تتهرب من المسؤولية عن هذه الأحداث. إنها لم تف بالتزاماتها بحفظ السلم والأمن في تيمور الشرقية على النحو المنصوص عليه في اتفاق ٥ أيار/مايو. ويجب على المجتمع الدولي أن يرد على ذلك.

ثانيا، هناك غرض كبير من إجراء هذه المناقشة اليوم التي تود حكومتي أن تضيف إليها من الناحية المعنوية والسياسية. لقد قدم المجتمع الدولي عرضا بالمساعدة إلى السلطات الإندونيسية في استعادة القانون والنظام وإعادة تهيئة الظروف التي من شأنها أن تسمح لشعب تيمور الشرقية بأن يعود لدياره في أمان، وللعملية السياسية التي التزم بها التزاما واضحا بأن تمضي قدما.

والدانمرك، شأنها شأن متكلمين آخرين تكلموا هنا اليوم، تحث حكومة إندونيسيا على قبول هذا العرض بالمساعدة دون مزيد من التأخير، ولهذا فإنني أدلي ببياني اليوم في هذه الساعة المتأخرة لا لأضيف شيئا جوهريا، بل، على العكس من ذلك، لأؤكد وحدة الرسالة التي نوجهها إلى إندونيسيا.

أخيرا، اسمحوا لي بأن أقول إن الدانمرك، شأنها شأن سائر أعضاء المجتمع الدولي، تتوق إلى قيام إندونيسيا بدورها باعتبارها عضوا قويا محترما في المجتمع الدولي، وألا تعزل أو ترفض بسبب مواجهة بشأن تيمور الشرقية. يجب اتخاذ الإجراءات الضرورية. ويجب أن تسمح حكومة إندونيسيا لوجود أمني دولي، على النحو الذي اقترحه الأمين العام اليوم واقترحه فريق مجلس الأمن، بالدخول فورا من أجل تهيئة الظروف الضرورية للتحرك بعملية الأمم المتحدة إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلمة التالية ممثلة لكسمبرغ. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أؤكد أن لكسمبرغ تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلت به صباح اليوم رئاسة الاتحاد الأوروبي. لقد اجتمعنا هنا، قبل أسبوع واحد فقط، لنستمع إلى الأمين العام وهو يعلن نتائج الاستطلاع الشعبي الذي أجري في ٣٠ آب/أغسطس تحت إشراف الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

وكان يحدونا الأمل في أن تتحمل إندونيسيا مسؤوليتها كاملة عن صيانة السلم والأمن في تيمور الشرقية وفقا للاتفاق المبرم، وأن تسمح بتنفيذ رغبة شعب تيمور الشرقية التي أفصح عنها بشكل ديمقراطي.

وقد أصبنا بخيبة أمل كبيرة، فالمعلومات التي وردت إلينا تشير إلى اندلاع العنف والمذابح ضد المدنيين وعمليات النهب والترويع في الإقليم. وحكومة إندونيسيا التي كانت قد قبلت تحمل مسؤولية ضمان أمن السكان واحترام الشرعية قبل وبعد الاستطلاع الشعبي من الواضح أنها عجزت عن تحمل مسؤولياتها وقد صعبت عليها السيطرة على الموقف، والإجراءات التي اتخذتها كانت قاصرة.

ونحن، شأننا شأن المتكلمين السابقين اليوم، نناشد الحكومة الإندونيسية أن تقبل دون تأخير العرض المقدم لها بمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها وأن تقبل إيفاد قوة دولية تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد آن الأوان لتقبل حكومة إندونيسيا بأن تبدأ التعاون مع المجتمع الدولي حتى يتوقف العنف في تيمور الشرقية وحتى تستعيد الأمن والاستقرار وحتى يتمكن النازحون من العودة إلى ديارهم في هدوء وسلام.

إن الحالة الإنسانية تزداد تدهورا كل يوم في تيمور الشرقية. وإذا أردنا تجنب حدوث كارثة ذات أبعاد خطيرة فمن الضروري أن يُسمح للنازحين واللاجئين بالعودة إلى ديارهم مع ضمان أمنهم. وإننا ندعو حكومة إندونيسيا إلى اتخاذ كل ما يلزم من اجراءات لتحقيق هذه الظروف.

وأخيرا، أود أن أحيي أفراد في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية على شجاعتهم، ونأمل في أن تتم تهيئة الظروف التي ستسمح لهم بأداء مهاهم في أسرع وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل النمسا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويمر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): أود أن استهل بياني هذا بالإعراب عن التأييد الكامل لوفدي للبيان الذي أدلت به سفيرة فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

إن النمسا أصيبت بصدمة عميقة وفزعت للأحداث التي وقعت ولا تزال تقع في تيمور الشرقية بعد إعراب شعبها عن إرادة ديمقراطية في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. ونحن نشعر بالسخط حيال الحملة المنهجية والمرسومة للترهيب والعنف، والتي أسفرت، كما ذكر الأمين العام، عن جرائم ارتكبت في حق الإنسانية. ونؤيد بشدة الرأي القائل بوجوب محاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم.

ما يجري في تيمور الشرقية حاليا نرى فيه أحداثا تماثل عمليات القتل والهجوم على السكان المدنيين ونقلهم قسرا وتدمير المنازل والافتقار التام إلى مراعاة القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في الصراعات التي شهدناها في السنوات والأشهر الأخيرة في يوغوسلافيا السابقة وفي كوسوفو. ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة ألا يقبلا بأن يجري تجاهل حقوق الإنسان لشعب بأسره تجاهلا سافرا. فحقوق الإنسان حقوق عالمية، سواء في تيمور الشرقية أو في كوسوفو.

وقد ناشدت النمسا حكومة إندونيسيا أن تفي بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب اتفاق ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، وأن تضمن أمن شعب تيمور الشرقية، وبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وحتى الآن عجزت السلطات الإندونيسية عن الارتقاء إلى مستوى التزاماتها. ونحن ندعو حكومة إندونيسيا إلى أن تقبل العرض الذي نقلته بعثة مجلس الأمن لها بتقديم مساعدة دولية مسلحة لاستعادة السلم والأمن في تيمور الشرقية وللسماح بالتنفيذ الآمن والسريع لنتيجة الاقتراع الذي جرى في ٣٠ آب/أغسطس. ولا بد من احترام إرادة شعب تيمور الشرقية.

إن الأزمة الإنسانية الكبيرة التي نجمت عن حملة الإرهاب في تيمور الشرقية لا يمكن معالجتها معالجة فعالة إلا بعد استعادة الظروف الأمنية اللازمة. ونحن نطالب بوصول المساعدة الإنسانية كاملة إلى أولئك الذين يحتاجونها بما في ذلك في تيمور الغربية.

والنمسا التي أيدت بهمة ونشاط جهود الأمم المتحدة المتعلقة بتيمور الشرقية منذ حين، تأمل الآن في أن تقبل إندونيسيا المساعدة المعروضة عليها. ورفض إندونيسيا لقبول هذه المساعدة ستكون له آثار جسيمة فيما يتعلق بعلاقاتها مع الذين أظهروا حتى الآن تفهما للتحديات والمشاكل التي تواجهها إندونيسيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل إندونيسيا، وأعطيه الكلمة.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي في البداية أن يتقدم بخالص التهنئة لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس في شهر أيلول/سبتمبر. ونثق كل الثقة في أن مداولات المجلس هذه بفضل مهاراتكم وقدراتكم ستكلل بالنجاح. واسمحوا لي أعرب عن الامتنان لسلفكم سعادة السفير مارتن أنجابا، الممثل الدائم لناميبيا، على توجيهه الناجح لدفة أنشطة المجلس خلال الشهر المنصرم.

على الرغم من أن وفدي، شأنه شأن العديد من الدول الأعضاء، يرى أن جلسة مجلس الأمن اليوم يمكن أن تكون مثمرة بقدر أكبر لو عقدت بعد عودة البعثة الموفدة إلى إندونيسيا. فإن مشاركة حكومتي حاليا تدل مرة أخرى على التزام إندونيسيا الصارم ودعمها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع. ومهما يكن من أمر، فإن هذه المداولات تجري الآن للنظر في الحالة السائدة في تيمور الشرقية عقب إجراء الاستطلاع الشعبي والتطورات اللاحقة له. واسمحوا لي هنا أن أؤكد وأشدد على أن إندونيسيا شعرت بالامتنان الخالص لأن العملية بأسرها بداية بالمراحل المختلفة التي تم النص عليها في اتفاقات ٥ أيار/مايو، فيما يتعلق بالطابع الاجتماعي والتسجيل والحملة الدعائية، بالإضافة إلى الاستطلاع الشعبي نفسه، قد جرت في جو من الهدوء والطمأنينة.

إن تلك البيئة الآمنة والسلمية يسرت قطعا لعدد هائل من الناخبين وصل إلى ٩٨,٦ في المائة من أن يدلوا بأصواتهم، كما أعلن الأمين العام في اجتماع مجلس الأمن في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وهذا الرقم الكبير الذي تجاوز التوقعات السائدة آنذاك، ووفقا لكل المعايير الدولية، تم الاعتراف والتسليم به على نطاق واسع على أنه عمل ناجح. فمن خلال العزيمة القوية والجهود التي لم تكل من جانب حكومة إندونيسيا أجري ذلك الاستفتاء الشعبي بنزاهة وحرية، مما سمح لشعب تيمور الشرقية أن يقترع دونما أية عراقيل أو مضايقات. وفي هذا الإطار فإن من الواضح الآن أن إندونيسيا كانت ولن تنفك تواصل دعمها لجهود الأمم المتحدة، ولن تنكث بالتزاماتها بالوفاء بالولاية المناطة بها بموجب اتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩.

واسمحوا لي أيضا أن أؤكد على أن إندونيسيا قبلت النتائج وأنها ستحترمها. ومن المهم أن أذكّر هنا بالمبادرات الجسورة لإندونيسيا التي بدأت العملية بأسرها مما أدى إلى الاستطلاع الشعبي. وهذا الموقف يدلل على الواقع الذي لا يمكن إنكاره ومفاده أن إندونيسيا ملتزمة تمام الالتزام بأن تنفذ المرحلة المقبلة لاتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩.

وتشاطر إندونيسيا تماما الدول الأعضاء الأخرى آراءها التي أعربت عن قلق عميق إزاء بعض أحداث العنف التي جرت مؤخرا. وأود أن أؤكد مجددا أننا نلتزم التزاما عميقا برؤية تنفيذ العملية برمتها المنصوص عليها في اتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩ بطريقة سلمية ومنظمة، لأن هذا ليس في صالح إندونيسيا وحدها، بل أيضا في صالح المجتمع الدولي، والأهم من ذلك في صالح أبناء تيمور الشرقية أنفسهم. ونحن نأسف أسفا عميقا لوقوع هذه الأحداث وتدمير الممتلكات. ولكن ينبغي أن يفهم بوضوح أن هذه الأحداث ليست سوى عوارض لمشكلة هي أعمق بكثير.

في الفترة التي سبقت الاستطلاع الشعبي وفي الفترة التي أعقبته، أظهر بعض أبناء تيمور الشرقية استياءهم وقلقهم وحتى شكوكهم إزاء انعدام النزاهة والتجرد الذي مارسه بعض موظفي الأمم المتحدة في الاضطلاع بواجباتهم في تيمور الشرقية. وفرقة العمل الإندونيسية المعنية بالاستطلاع الشعبي أصدرت أيضا عدة تقارير دورية بينت فيها تحيزا من بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، بيد أن تلك الشكاوى لم تلق الاهتمام الفوري والمتابعة اللذين تستحقهما. كذلك لم توفر بعثة المساعدة على إجراء الاقتراع بيئة تتصف بالهدوء على الأرض. ولقد أدى هذا إلى مفهوم الابتعاد عن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وتم الإعراب عنه بشكل احتجاجات وحتى أعمال عنف على نحو مأساوي. لذلك، فإن الاتهامات الموجهة فقط إلى قوات الشرطة والأمن الإندونيسية اتهامات مضللة.

هذه الظروف التي تتصف بالفوضى والإحباط غالبا ما تشجع على إظهار صورة متناقضة للحالة على الأرض. فعلى سبيل المثال، يأسف وفد بلادي أشد الأسف للعيارات النارية التي أطلقت في الأسبوع الماضي خارج المجمع الذي تشغله بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. فالتقارير التي وردتنا من مختلف المصادر تختلف عما سمعناه في بعض البيانات التي أدلي بها أمام المجلس اليوم. ولا بد أن نؤكد أن هذه الحادثة وقعت خارج المجمع الذي تشغله الأمم المتحدة ولم تكن تستهدف بصورة قاطعة موظفي الأمم المتحدة.

وتدين إندونيسيا اللجوء إلى العنف، ليس في هذه الحادثة بل وفي ظل جميع الظروف. لذلك، أود أن أؤكد مجددا أن سياسة الحكومة الإندونيسية لم تكن يوما التغاضي عن أي شكل من أشكال العنف أو الترويع في تيمور الشرقية.

إن ما يهمنا أن نؤكد عليه في الوقت الراهن هو الجهود الصادقة التي تبذلها إندونيسيا من أجل استعادة القانون والنظام، والإجراءات المباشرة التي تتخذها في هذا الصدد. واستجابة لهذه الحالة المتطورة والمعقدة للغاية، اضطرت الحكومة الإندونيسية بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ إلى إعلان حالة الطوارئ العسكرية في تيمور الشرقية بغية التصدي بفعالية لتلك العناصر التي ترتكب أعمال العنف. وفي هذا الصدد، فإن حالة الطوارئ توفر إطارا قانونيا يمكن أن تتخذ خلاله التدابير الضرورية لاستعادة القانون والنظام في تيمور الشرقية. وتتضمن هذه التدابير الضرورية أن تقوم القوات المسلحة الإندونيسية بالاضطلاع المباشر بمختلف الخدمات والبنى التحتية الأساسية بغية التعجيل في استعادة الظروف الطبيعية.

وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة، أود أن أبلّغ المجلس بأن الحالة تحت السيطرة الآن. وعلى الرغم من بعض حوادث إطلاق النار وإشعال الحرائق المتفرقة، لم يفد عن حوادث أعمال عنف أخرى منذ إعلان حالة الطوارئ. وعليه، فإن الحياة في العاصمة ديلي والمناطق المحيطة بها أخذت تعود إلى طبيعتها. ومع ذلك، فإننا ندرك التقارير التي تروجها مختلف المصادر وتبدي فيها مغالاة عن الظروف السائدة في تيمور الشرقية. فالحال ليس على هذا المنوال، والحكومة الإندونيسية تبذل قصارى جهدها للسيطرة على الحالة.

لكن هذا الأمر يتطلب من جميع الجهات ممارسة ضبط النفس . فالوقت ليس وقت إدانات أو اتهامات، بل وقت بذل مساع جماعية لتحسين الظروف الراهنة في الإقليم. كذلك ينبغي ألا يفرض إطار زمني من أجل استعادة القانون والنظام. وبدلا من ذلك، يعتقد وفد بلادي أنه ينبغي إعطاء الوقت الكافي لكي تتجسد النتائج التي تسفر عنها حالة الطوارئ العسكرية. فمنذ أن فرضت قبل أيام، أخذت الظروف عموما تسجل تحسنا كبيرا. فقد استعيدت الكهرباء ووسائط الاتصال إلى مقر بعثة الأمم

المتحدة في تيمور الشرقية، وقامت القوات العسكرية الإندونيسية بإيصال الإمدادات الغذائية بسلامة، وتم في اليومين الماضيين إخراج الموظفين المحليين في البعثة بأمان ونجاح بمساعدة العناصر العسكرية.

والمهم أن نلاحظ كذلك الإجراء الفوري الذي اتخذته السلطات الإندونيسية لإعادة تشكيل سلم القيادة في القوات المسلحة - وهي إعادة تشكيل تناولت إجراء تنقلات بين القوات، مما وضع الأمن في تيمور الشرقية على أساس أمتن. ويؤمل في أن يؤدي هذا الإجراء العاجل إلى إحراز مزيد من التقدم على الأرض، وتيسير تنفيذ المرحلة التالية من اتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩. وهذا الإجراء يظهر أيضا أن إندونيسيا لن تدخر جهدا في الوفاء بالتزاماتها بتوفير الأمن. وفي هذه المرحلة الحرجة من الأهمية بمكان تأييد وتشجيع الجهود التي تبذلها الحكومة الإندونيسية لتخفيف حدة الحالة القائمة.

وتركّز حكومتي أيضا اهتمامها على الحالة الإنسانية عن طريق تقديم المساعدة الضرورية إلى المشردين في الداخل الذي هم في حاجة إلى هذه المساعدة، عن طريق تقديم إمدادات لوجستية ووقود إلى تيمور الشرقية. ونحن نرحب بالتعهدات الصادرة عن تلك البلدان بتوفير المساعدة الإنسانية، وسنسعى من جهتنا إلى زيادة تعاوننا مع المنظمات الإنسانية الدولية - من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية - بغية اتخاذ إجراءات متضافرة لمساعدة المشردين في الداخل ليس في تيمور الشرقية فحسب، بل أيضا في تيمور الغربية. وفي هذا الصدد، تود إندونيسيا أن تطمئن المجلس إلى أنها ستتخذ تدابير كافية لكفالة سلامة وأمن الموظفين العاملين في تيسير إيصال المساعدة الإنسانية. وبالمثل، فإن إرسال المساعدة الإنسانية إلى تيمور الشرقية وتيمور الغربية هو تطور طيب.

وإزاء هذه الخلفية، فإن حكومتي، إذ تتفهم تماما رغبة عدد من البلدان في توفير المساعدة الأمنية إلى إندونيسيا، لا ترى حاجة إلى نشر قوة متعددة الجنسيات أو قوة لحفظ السلام في هذه المرحلة. فهذه العملية قد تسبب تفاقم الحالة وتؤدي إلى نتائج عكسية مهما كانت نواياها طيبة. ويتعيَّن إدراك أن التعقيدات التي تتصف بها مسألة تيمور الشرقية لا تفضي إلى أجوبة سهلة وسريعة. إن جذور الصراع في تيمور الشرقية تعود إلى أبعد بكثير من الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، وهي نتيجة التركة المأساوية التي خلفها الاستعمار البرتغالي الذي دام أربعة قرون ونصف. لذلك، فإن سبب الحالة في تيمور الشرقية ينبغي عدم المغالاة في تبسيطه باعتباره تناحرا بين فصائل متنافسة.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن لبعثة حفظ السلام في ظل الظروف الحالية أن تكون فعالة عندما لا يكون هناك سلام يحفظ؛ بل بالأحرى، ربما تتطور إلى بعثة لفرض السلام. وقد دللت التجارب الأخيرة أن مثل هذه البعثات تؤول إلى الفشل، حتى مع توافر أصدق النوايا والموارد. وفي هذا الصدد، فإن ما له صلة وثيقة بالموضوع الاشارة إلى البيان الذي أدلى به الجنرال ويرانتو، وزير الدفاع والأمن أمس، كما ذكر عدد من الوفود في السابق، وأقتبس

"من الواضح جدا أن نقول إننا لا نرفض قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، ولكن الوقت غير مناسب لها فعلا لكي تأتي إلى إقليمنا في هذا الوقت. لقد نظرنا في تواجد لقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة كأحد الخيارات، حالما تسمح الحالة على الأرض للقيام بذلك. وعلاوة على ذلك، فإننا منفتحون على الدوام لمزيد من المناقشة بشأن هذه المسألة".

ويرى وفدي أن من الأساسي الاستمرار في تنفيذ مختلف مراحل اتفاقية ٥ أيار/مايو ١٩٩٩. ولذا تفضل حكومة اندونيسيا تنفيذ إيفاد بعثة لحفظ السلام إلى تيمور الشرقية في المرحلة الثالثة، عندما تقوم الجمعية الاستشارية الشعبية الإندونيسية بإبطال المرسوم رقم ٤ الصادر في ١٩٧٨ الذي جرى بموجبه إدماج تيمور الشرقية بإندونيسيا. لأنه من خلال ذلك المرسوم تحققت تطلعات شعب تيمور الشرقية في الاندماج بإندونيسيا وقبلها رسميا الشعب الإندونيسي. ومن ثم لا بد من الناحية الدستورية من اصدار قرار آخر من قبل الجمعية الاستشارية الشعبية إذا أريد إبطال المرسوم ١٩٧٨/٤.

وإزاء هذه الخلفية ترحب إندونيسيا بالزيارة التي تقوم بها بعثة مجلس الأمن حاليا إلى إندونيسيا، بما فيها تيمور الشرقية، لمناقشة مختلف أشكال المساعدة التي يمكن أن تقدم إلى إندونيسيا من أجل التغلب على الحالة في تيمور الشرقية. ونعتبر أن هذه الزيارة التي يقوم بها وفد مجلس الأمن، ويرافقه فيها الجنرال ويرانتو، ذات أهمية كبيرة لكي يتمكن أعضاء الوفد من التعرف عن

كثب على الوقائع السائدة. كذلك سُرت الحكومة الإندونيسية بإتاحة الفرصة لاحاطة أعضاء المجلس علما بالعقبات والتحديات الحالية الموجودة على الأرض، فضلا عن الخطوات الملموسة لمعالجة الحالة.

ويجب أن تعطى هذه الخطوات الملموسة الوقت لكي تتحقق أهدافها المرجوة. وينبغي للمجلس أن يكون على معرفة كاملة بالنمط الايجابي للاجراءات التي اتخذتها إندونيسيا أثناء الفترة التي أدت إلى الاستطلاع الشعبي كتجسيد لالتزام حكومتي المخلص ببلورة هذا الاتفاق التاريخي نصا وروحا. وهذا الالتزام دليل ملموس على أن إندونيسيا ستفي بالتزاماتها بأقصى ما تستطيع. ولذا فإن إندونسيا تتطلع إلى تنفيذ المزيد من اتفاقية ٥ أيار/مايو. وتحقيقا لهذا الهدف، سيواصل وفدي تعاونه مع الأمين العام للأمم المتحدة. وتعرب إندونيسيا مرة أخرى عن امتنانها للأمانة العامة ولبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ولجميع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي بذلت جهودا لا تكل في تنفيذ المهمة التي نص عليها المجلس.

أخيرا، وفي ضوء ما تقدم ذكره، يرى وفدي أن من الضروري إعطاء إندونيسيا الفرصة لحسم الحالة من خلال فرض التدابير التي اتخذتها مؤخرا. وإنه لمن المنطقي والمعقول ليس إلا أن تتاح لإندونيسيا فرصة تمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها الوحيدة ودعمها. ولذا يسرني أن أشير، سيدي الرئيس، إلى أنكم تعتزمون إبقاء جلسة مجلس الأمن هذه مفتوحة إلى حين عودة بعثة مجلس الأمن إلى نيويورك وذلك كي تطلعنا على آرائها قبل اتخاذ أي قرار متسرع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي.

لقد طلب ممثل سلوفينيا الكلمة.

السيد زبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): لقد مر أسبوع منذ أن أعلن الأمين العام عن إرادة شعب تيمور الشرقية في هذه القاعة. إن شعب تيمور الشرقية، بممارسته لحق تقرير المصير، أعرب بصورة كاسحة عن إرادته في أن يبدأ عملية الانتقال إلى الاستقلال تحت إشراف الأمم المتحدة. وأكد مجلس الأمن له على التزامه برؤية تنفيذ اتفاقية ٥ أيار/مايو وتحقيق ارادته. ومنذ ذلك الحين أدت الحالة في تيمور الشرقية إلى تكثيف أعمال العنف مما أدى إلى انتشار أعمال القتل على نطاق واسع وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية وتدمير الممتلكات وتشريد الآلاف من المدنيين الأبرياء. والأحداث الأخيرة تولد كارثة إنسانية تتوالى فصولها.

وكما قال ممثل فرنسا في وقت سابق اليوم، يحتمل أنها تحدث مرة أخرى. فمرة أخرى يتعرض المدنيون الأبرياء إلى أسوأ أنواع حملات التخويف والتشريد بالقوة وأعمال القتل. ويتشاطر وفدي الشواغل التي أعربت عنها جميع الدول الأعضاء بضرورة الوقف الفوري لحملة العنف والارهاب.

لقد تابع المجلس في الأسبوع الماضي عن كثب الحالة في تيمور الشرقية وأصدر بيانات يومية إلى الصحافة تطالب إندونيسيا بالوفاء بالتزاماتها. ويوم أمس أيد مجلس الأمن بيان الأمين العام إلى الصحافة حيث حث الأمين العام فيه الحكومة الإندونيسية على قبول المساعدة الدولية في شكل قوة دولية، بغية استعادة النظام والأمن لشعب تيمور الشرقية وإتاحة المجال أمام السكان المشردين للعودة إلى ديارهم بأمان. وفي الوقت نفسه، أرسل المجلس بعثة إلى جاكارتا وديلي لتنقل إلى الحكومة الإندونيسية تصميم المجلس والأمم المتحدة قاطبة على رؤية اتفاقية ٥ أيار/مايو تنفذ تنفيذا كاملا، وأعمال العنف توقف في تيمور الشرقية. وقامت البعثة اليوم بزيارة ديلي، ووفقا للتقارير الواردة إلى سفيرنا، السيد تورك، فإن الحالة هناك، هي، بكلمة واحدة، مروعة. وستعقد البعثة محادثاتها الأخيرة غدا في جاكرتا على أمل أن تستجيب حكومة جاكرتا لندائها وتقبل بالمساعدة الدولية.

إننا نتفق على أن الوقت قد حان لكي يتصرف مجلس الأمن ويمارس مسؤوليته عن صون السلم والأمن، واستعادة السلام والنظام في تيمور الشرقية ومنع كارثة إنسانية أخرى. لقد استمعنا بإمعان واهتمام لوجهات النظر التي أعربت عنها الدول الأعضاء في المنظمة في هذه المناقشة العلنية. وإن وجهات نظرها وتقييماتها تكمل معلوماتنا وتلك المعلومات التي وفرتها المنظمات غير الحكومية. ووجهات نظر الدول الأعضاء بالإضافة إلى تقرير وتوصيات بعثة مجلس الأمن التي نتوقعها بتوق، ستوفر أساسا صلبا لاتخاذ المجلس القرارات اللازمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان موجز بوصفي ممثلا لهولندا.

إن هولندا، بوصفها دولة استعمارية سابقة في المنطقة، كانت مترددة على الدوام في توجيه الانتقاد إلى حكومة إندونيسيا. ومن نافلة القول إن تاريخنا الاستعماري بمقاييس اليوم قد حظي بنصيبه من انتهاكات حقوق الإنسان. ولكن بوصفنا دولة عضوا في الأمم المتحدة، وفي مجلس الأمن على وجه الخصوص، فإننا نشارك مباشرة في اتفاق ٥ أيار/مايو المبرم بين إندونيسيا والبرتغال والأمم المتحدة.

ولقد صعقنا إزاء طريقة فشل إندونيسيا في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق. وأشير على وجه الخصوص إلى الالتزام الذي أصرت عليه اندونيسيا نفسها، أي التزامها بصون السلم والأمن في تيمور الشرقية إلى أن تتخذ الخطوات الدستورية لإنهاء حملاتها بتيمور الشرقية. وفي ضوء أعمال النهب والحرق والقتل، فإن تركيز جلسة مجلس الأمن هذه انصب بصورة طبيعية على فشل إندونيسيا في المحافظة على الأمن. إلا أن هذا لا يقلل من تصميمنا على كفالة التنفيذ الكامل لاتفاق ٥ أيار/مايو. ويجب على إندونيسيا أن تقبل الآن بعرض المجتمع الدولي تقديم المساعدة العسكرية.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن. لم يعد هناك متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيواصل مجلس الأمن نظره في البند في أعقاب عودة بعثة المجلس من إندونيسيا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠

— — — — —